

تطور دور الدولة في الاقتصاد في العصر الحديث (دراسة مقارنة)

الباحث

احمد خالد عمر محمد سعيد

مستشار قانونى بالخارج

باحث دكتوراه

ahmed.k.omar94@gmail.com

المقدمة:

شهد الاقتصاد المصري والصيني خلال الفترة ما بين (١٩٦٠ - ٢٠١٠) العديد من التغيير في السياسات الاقتصادية، حيث بدأ كل من الاقتصاديين في اعتماد أسلوب التخطيط الشامل والانتقال نحو اقتصاد اشتراكي موجه مركزياً من قبل الدولة من خلال التوسع الكبير في حجم القطاع العام عبر موجات متتالية من التأميم والحراسة التأديبية التي أدت إلى تلاشي دور القطاع الخاص في العملية التنموية، استناداً إلى أن الأسواق والقطاع الخاص غير مهينين لتحمل أعباء التنمية.

لكن نظراً لظهور العديد من المشاكل الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد المصري والصيني منها تزايد حدة الاختلالات الهيكلية وتردي مستوى معيشة المواطنين بسبب السياسات الانغلاقية والإصرار على تبني أسلوب إدارة الاقتصاد الموجه مركزياً، وإهمال اقتصاد السوق وآلياته، لذلك سعت الحكومتان إلى تبني سياسات الإصلاح والانفتاح الاقتصادي لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، والمشاركة في كافة المجالات الاقتصادية ومحاولة تفعيل قوى السوق.

بالرغم من ذلك فقد باءت هذه المحاولات بالفشل من قبل الحكومة المصرية، لذلك سعت إلى تكثيف الجهود للخروج من هذا المأزق التنموي عن طريق توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عام ١٩٩١ بهدف تخفيف حدة الاختلالات الهيكلية التي تعرض لها الاقتصاد المصري خلال الثمانينات من القرن العشرين، ومن جهة أخرى وبعد نجاح تجربة الإصلاح والانفتاح الاقتصادي في تصحيح أوضاع الاقتصاد الصيني، قررت الحكومة الصينية في عام ١٩٩٢ تنفيذ برنامج الإصلاح الشامل والعمل على تسريع وتيرة الإصلاح الاقتصادي من خلال دمج الاقتصاد الاشتراكي مع اقتصاد السوق للدولة الصينية.

- أهمية البحث:

١ - **الأهمية النظرية:** تكمن الأهمية النظرية لهذا البحث في معرفة تأثير الاستثمار العام على الاستثمار المباشر، ومن ثم التحقق من مدى انطباق فرضية المزاحمة بين موكني الاستثمار في الاقتصاد المصري والصيني خلال الفترة (١٩٦٠ . ٢٠١٠)، وتحديد ما إذا كان الاستثمار العام يمارس أثراً إيجابياً أم سلبياً على حجم ونوعية الاستثمار المباشر، الأمر الذي يساعد في صياغة السياسات الاقتصادية الملائمة في الفترة الحديثة.

٢ - **الأهمية العملية:** تكمن الأهمية العملية لهذا البحث في كونها محاولة للوقوف على الدور المطلوب من الدولة في الوقت الراهن في كلا الاقتصاديين ومدى حدود هذا الدور بدقه دون تخلي الدولة عن مهامها أو تغولها على مهام القطاع الخاص في مجال الاستثمار سعياً لتحقيق أعلى معدلات التنمية المرجوة من الاستثمارات المباشرة، لذلك حظيت العلاقة بين الاستثمار العام من جهة وبين الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي من جهة أخرى بأهمية كبيرة.

- إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في محاولة الوقوف على التطور الذي مرّ به الاقتصاد المصري والصيني في العصر الحديث وذلك في ضوء الأحداث الاقتصادية والسياسية التي عاشها كلا الاقتصاديين، ولهذا فإن إشكالية البحث تتمحور حول الإجابة على التساؤل المركزي التالي: هل التطور الاقتصادي في العصر الحديث له تأثير على حجم الاستثمار العام؟

- هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحديد مدى أهمية تدخل الدولة في الاقتصاد ومدى إمكانية الاستغناء عنه بهدف الوصول لتحقيق أفضل سبل جذب الاستثمارات وتحقيق التنمية الاقتصادية، ولهذا يتمثل هدف البحث في دراسة تطور الاستثمار العام والاستثمار المباشر في العصر الحديث.

- منهج البحث:

يعتمد البحث منهجياً على أكثر من منهج علمي لدراسة تأثير الاستثمار العام على الاستثمار المباشر وبيانها كالتالي:

١ - المنهج التاريخي أو الوثائقي.

ويتم من خلاله عرض التطورات والمراحل التي مر بها دور الدولة في الاقتصاد المصري والاقتصاد الصيني خلال الفترة (١٩٦٠ - ٢٠١٠) وذلك بهدف الوصول إلى دور الدولة في كلا البلدين في الوقت الراهن.

٢ - المنهج الوصفي.

ويتم من خلاله عرض وتتبع لأهم مراحل تطور الاقتصاد المصري والصيني في ظل التحولات السياسية والاقتصادية المختلفة خلال الفترة (١٩٦٠ . ٢٠١٠) من خلال وصف هذه المرحلة وتدخل الدولة فيها، وكذا من خلال القيام بتعريف بعض المصطلحات.

- خطة البحث:

تضمنت هذه الدراسة ثلاث مباحث وذلك وفقاً للآتي:

المبحث الأول: اطلاع الدولة بالدور الرئيسي في الاقتصاد.

المبحث الثاني: تخلي الدولة عن بعض أدوارها لصالح القطاع الخاص.

المبحث الثالث: الإصلاح الاقتصادي الشامل وتقليص دور الدولة.

المبحث الأول

اضطلاع الدولة بالدور الرئيسي في الاقتصاد

تمهيد وتقسيم:

شهد الاقتصاد المصري والاقتصاد الصيني مع بداية التوجه إلى اعتماد أسلوب التخطيط الشامل تحول نحو اقتصاد اشتراكي موجه مركزياً من قبل الدولة، وذلك من خلال التوسع الكبير في حجم القطاع العام عن طريق موجات متتالية من التأميم والحراسة التأديبية، الأمر الذي أدى إلى تلاشي دور القطاع الخاص في العملية التنموية، استناداً إلى أن الأسواق والقطاع الخاص غير مهيبين لتحمل أعباء التنمية.

فمن جهة حقق الاقتصاد المصري خلال الخطة الخمسية الأولى معدل نمو مرتفع، وتحققت من خلال هذه الخطة تنفيذ بعض استراتيجيات التنمية الاقتصادية، ومع ذلك فقد عانى الاقتصاد المصري مع بداية عام ١٩٦٦ من مشكلة التمويل بسبب الحروب التي خاضتها خلال هذه الفترة.

ومن جهة أخرى فإن سياسة العزلة التي اعتمدت عليها الصين عقب الحراك الثوري تُعد تجربة فريدة من نوعها كونها جعلت الصين تعتمد على ذاتها لمواجهة متطلبات بناء قاعدة اقتصادية لها ورغم نجاح الصين إلى حد كبير في تأمين المأكل والملبس، إلا أنها لم تكن قادرة على تقليص الفجوة الاقتصادية والتقنية التي تبنتها الدول الاقتصادية المتقدمة.

وبناءً على ذلك فقد تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، يتناول **المطلب الأول** التخطيط الشامل واقتصاد الحرب في الاقتصاد المصري، ويتناول **المطلب الثاني** التخطيط الاقتصادي والتوجيه المركزي في الاقتصاد الصيني.

المطلب الأول

التخطيط الشامل واقتصاد الحرب في الاقتصاد المصري

أولاً: مرحلة التخطيط الشامل من عام ١٩٦٠ . ١٩٦٥ .

أوضحت مرحلة التخطيط الجزئي أن تحقيق الحد الأقصى من الناتج القومي والدخل القومي يتطلب تخطيطاً وطنياً شاملاً، يتعامل مع قطاعات الاقتصاد الوطني وتنميتها تنمية متوازنة بحيث لا يسيطر نمو قطاع على نمو قطاع آخر، على أن يسير هذا التطور في هذه القطاعات بطريقة تضمن تحقيق الأهداف.

ولهذا تم التوجه نحو إعداد خطة وطنية شاملة، حيث تخلت الدولة عن التخطيط الجزئي المتبع في الفترة السابقة واتبعت منهج التخطيط الشامل، ويعود تاريخ بداية عصر إعداد خطط التنمية الوطنية في مصر إلى ١٦ مارس ١٩٦٠، عندما صدر القرار الجمهوري رقم ٤٢٦ بشأن مراجعة مسودة الإطار العام للخطة العامة للدولة^(١).

فقد شهد الاقتصاد المصري ابتداءً من عام ١٩٦٠ تغيرات جزرية من خلال التوسع الكبير في حجم القطاع العام عن طريق موجات متتالية من التأميم والحراسة التأديبية، مما جعل القطاع العام يستوعب معظم المنشآت الصناعية الكبرى ومنشآت النقل والبناء والفنادق والمؤسسات المالية بالإضافة إلى سيطرته على جميع أوجه التجارة الخارجية تقريباً، ولهذا بات دور القطاع الخاص منصب فقط في قطاع الزراعة والعقارات والمنشآت صغيرة الحجم^(٢).

فقد كانت المصالح الأجنبية فقط حتى عام ١٩٦٠ هي ما تم تأميمها، لذا بدأت الحكومة المصرية في ذات العام الموجه الثانية للتأميم من خلال تأميم بنك مصر الذي كان يسيطر على أغلب صناعات الغزل والنسيج، وفي عام ١٩٦١ تم تأميم شركات التأمين وباقي البنوك بالإضافة إلى أنه تم مصادرة بعض منشآت الصناعة الثقيلة وأكثر من ٥٠ شركة ملاحية^(٣)،

(١) د. خيرى أبو العزائم فرجاني، ملامح تطور الاقتصاد المصري في ظل التحولات السياسية والاقتصادية، بدون دار طباعة أو سنة نشر، ص ٥٧.

(2) Ibrahim Lotfi Awad, The phenomenon of stagflation in the Egyptian economy: Analytical study, Department of Economics, Faculty of Commerce, Zagazig University, 2002, p 80.

(٣) حمدي حسن موسى، قراءة في تاريخ الاقتصاد المصري، جمعية إدارة الأعمال العربية، ع ٥٠، ١٩٩٠، ص ٥٥.

كما أصدرت الحكومة المصرية عام ١٩٦١ قانون الإصلاح الزراعي الثاني الذي ينص على تخفيض الحد الأقصى لملكية الأرض الزراعية للفرد الواحد إلى ١٠٠ فدان^(١).

ولقد أقرت الحكومة عام ١٩٦٢ أهم وثيقة برنامجيه لثورة يوليو والمتمثلة في ميثاق العمل الوطني، الذي رسخ الاتجاه التقدمي الذي حدد تطور البلاد، لا سيما نحو الاعتماد الرئيسي على بناء قطاع عام معادٍ للرأسمالية، وذلك استناداً إلى أن الفكر السائد آنذاك والمتمثل في أن الأسواق والقطاع الخاص خاصة في الدول النامية غير مهينين لتحمل أعباء التنمية^(٢).

لذا اتسمت هذه المرحلة بالتدخل الشديد من جانب الدولة في الأسعار واتباع نظام الدعم وخفض تكاليف المعيشة وتحديد أسعار بيع مدخلات ومخرجات الإنتاج الزراعي واتخذت الحكومة تثبيت الأسعار للسلع الضرورية^(٣)، فقد أصدرت الحكومة المصرية ابتداءً من ٢٠ يوليو عام ١٩٦١ مجموعة القوانين الشهيرة التي عرفت بالقوانين الاشتراكية حيث تكونت قوانين يوليو ١٩٦١ من ثلاث مجموعات من التشريعات^(٤).

فلقد سيطرت الدولة في هذه المرحلة على الاقتصاد، حيث كانت حصة القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي منخفضة، ففي خلال هذه المرحلة اتبعت الحكومة سياسات استبدال الواردات، فقد استثمرت مصر بكثافة في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم لكنها لم تستطع الحفاظ على نمو اقتصادي مرتفع، نتيجة انخفاض كفاءة الأعمال وركود إنتاجية العمالة، حيث كانت خطط التنمية في البلاد تستهدف أهداف الإنتاج المادي وكانت صادراتها الصناعية موجهة في الغالب نحو البلدان الشيوعية ذات متطلبات الجودة المنخفضة^(٥). ولهذا فيمكن توضيح الاستثمار العام والاستثمار الخاص في مصر خلال الخطة الخمسية الأولى للفترة ما بين ١٩٦٠ . ١٩٦٥ وفقاً للجدول التالي.

(١) د. محمود عبد الفضيل، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري ١٩٥٢ . ١٩٧٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٢٠.

(٢) أنوار فاضل يانوف، القطاع العام والتعاون السوفيتي المصري، نادي التجارة، مج ١٧، ع ١٩٥، ١٩٨٥، ص ٣٩.

(٣) د. خيرى أبو العزائم فرجاني، ملامح تطور الاقتصاد المصري في ظل التحولات السياسية والاقتصادية، مرجع سابق، ص ١٠٩.

(٤) محمد جابر السيد الزهيري، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والقطاع العام ١٩٥٢ . ١٩٧٠، جامعة عين شمس، مركز بحوث الشرق الأوسط، ع ٥٠، ٢٠١٩، ص ١١١.

(5) Anton Dobronogov And Farrukh Iqbal, Economic Growth in Egypt: Constraints and Determinants, Middle East and North Africa, Social and Economic Development Group, 2005, p

جدول رقم (١)

الاستثمار العام والاستثمار الخاص في مصر
خلال الفترة (١٩٦٥ - ١٩٦٠) (بالمليون جنيه)

إجمالي الاستثمار	الاستثمار الخاص		الاستثمار العام		السنوات
	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	
172.00	5.81%	10.00	94.19%	162.00	1960
225.60	5.72%	12.90	94.28%	212.70	1961
251.10	5.30%	13.30	94.70%	237.80	1962
299.90	5.70%	17.10	94.30%	282.80	1963
372.40	6.26%	23.30	93.74%	349.10	1964
358.40	5.66%	20.30	94.34%	338.10	1965

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي.

<https://www.imf.org/en/Home>.

وباستعراض البيانات الموضحة بالجدول السابق أعلاه يتضح لنا ما يلي:

(١) انخفاض نسبة الاستثمارات المحلية الخاصة في مصر بصورة كبيرة من حيث مساهمتها في النشاط الاقتصادي، وذلك مع بداية توجه الحكومة المصرية إلى اعتماد أسلوب التخطيط الشامل "الخطة الخمسية الأولى" ابتداءً من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٦٥ عن طريق سيطرتها على جميع أوجه النشاط الاقتصادي بإتباعها سياسات التأميم.

(٢) أخذت الاستثمارات العامة إتحافاً متزايداً خلال هذه المرحلة حيث سجلت ١٦٢ مليار جنيه مصري في عام ١٩٦٠، ووصلت إلى ٣٣٨،١٠ مليار جنيه مصري في عام ١٩٦٥ ويعزي هذا التطور إلى استناد الفكر السائد آنذاك بأن التنمية المرجوة والضرورية لا أمل لها أن تتحقق في ظل الكيان الاقتصادي والاجتماعي بالصورة التي عليها، وإذا ما تركت مقدرات عملية التنمية خاضعة لتصرفات وأهواء أصحاب رؤوس الأموال^(١).

(٣) فضلاً عن ذلك، يتضح من الجدول السابق أعلاه عدم وجود استثمارات أجنبية خلال هذه المرحلة ويعود ذلك إلى أن الدولة حاولت في بداية حكم عبد الناصر وحتى عام ١٩٥٧، تشجيع الاستثمارات الأجنبية لتعالج الفجوة الاستثمارية والنقص في رؤوس الأموال اللازمة

(١) محمد جابر السيد الزهيري، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والقطاع العام ١٩٥٢ - ١٩٧٠، مرجع سابق، ص

لتنفيذ خطط التنمية، لكن الرأسمالية العالمية رفضت الإسهام في دعم الاقتصاد المصري، وهو ما أدى لاتجاه الدولة إلى تمصير الشركات والمصالح والبنوك الأجنبية^(١). ولا ريب في أن هذا التطور المتمثل في سيطرة الدولة على جميع الجوانب الاقتصادية جاء نتيجة ضعف القطاع الخاص من جهة، وإحجام الاستثمارات الأجنبية عن التدفق من جهة أخرى^(٢)، حيث كانت الرأسمالية منذ نشأتها احتكارية، وكان القانون الحاكم لحركة الإنتاج يتمثل في تحقيق أقصى قدر ممكن من الربح من خلال السيطرة الاحتكارية على السوق لا من خلال تطوير قوى الإنتاج، ولهذا تحول كبار الرأسماليين إلى طبقة طفيلية لا ترتبط بالإنتاج، بل تعيش على الربح الذي تجنيه من خلال الأسهم والسندات^(٣).

ولقد بررت القيادة الشمولية هذا الحل الاشتراكي بالقول بأن رأس المال الخاص في النصف الثاني من القرن العشرين لم يعد قادراً على قيادة وحدة عملية الانطلاق نحو التنمية في وقت نمت فيه الاحتكارات الرأسمالية إلى أقصى نفوذها وقوتها، ولهذا وصلت هذه المرحلة إلى نتيجة مفادها بأن الرأسمالية القومية في مصر لن تكون قادرة على منافسة الرأسمالية العالمية خلف أسوار الحماية الجمركية العالية، ولهذا أذاعت وسائل دعاية المرحلة شعار ((حتمية الحل الاشتراكي)) وصولاً إلى التنمية الاقتصادية^(٤).

بطبيعة الحال، فقد ركزت الخطة الخمسية على المحاور الرئيسية الآتية: ^(٥)

(١) التوازن في توزيع الاستثمارات الجديدة بين مختلف فروع النشاط الاقتصادي إلى الحد الذي يحقق التوازن العام بين مختلف القطاعات.

(٢) التوازن في توزيع الاستثمارات الجديدة بين محافظات الجمهورية لتحقيق نمو اقتصادي متوازن بين أقاليم المجتمع.

(١) حسنين توفيق إبراهيم علي، الاقتصاد السياسي للإصلاح السياسي، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، لبنان، ٢٠٠٠، ص ١٦.

(٢) وحدة الدراسات، تحولات الاقتصاد المصري: ملاحظات أولية، مركز الدراسات الاشتراكية، ط ١، ١٩٩٩ ص ٥.

(٣) محمد جابر السيد الزهيري، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والقطاع العام ١٩٥٢ - ١٩٧٠، المرجع السابق، ص ١١٠.

(٤) د. صلاح الدين نامق، النظم الاقتصادية المعاصرة وتطبيقاتها دراسة مقارنة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٢٣٤.

(٥) د. طلعت الدمرداش إبراهيم، التخطيط الاقتصادي في إطار آليات السوق، مكتبة القدس، الزقازيق، مصر، ط ٢، ٢٠٠٤، ص ٢٥٤.

- (٣) الاهتمام بالجانب الإنساني للنمو وتوجيه الجهود لزيادة الاستهلاك من السلع والخدمات لتخفيف معاناة الشعب من الجوع والحرمان الذي ساد لفترات طويلة.
- (٤) الاهتمام بالجانب الاجتماعي للخطة والمتمثل في التوزيع العادل للدخل.
- (٥) توفير عمل مثمر لكل من هو قادر وراغب في ذلك.
- (٦) مواجهة أي عجز في ميزان المدفوعات يطرأ خلال مراحل تنفيذ الخطة.

فقد تم صياغة الخطة الخمسية الأولى في عام ١٩٦٠ كخطة تصنيع تستهدف الدولة من خلالها إلى تركيز جميع الاستثمارات على عملية التصنيع وبناء السد العالي من أجل زيادة الإنتاج الزراعي وكصدر أساسي للطاقة الصناعية، فقد بلغت الاستثمارات المطروحة في الخطة في ١٩٦١ حوالي ٥ مليارات منها ٤٩٦ مليون دولار للمشاريع الصناعية، ١,٦ مليار قروض خارجية من الاتحاد السوفيتي، ٣٠٠ مليون دولار قروض من الولايات المتحدة تحت مشروع الغذاء للسلام ٣٢٥ مليون دولار للسد العالي، ٨٤٠ مليون جنيه قروض من بلدان أخرى^(١).

ففي غضون الخطة الخمسية الأولى دخلت حيز التشغيل في البلاد ٨٤٩ منشأة صناعية بلغت تكاليف إنشائها ٤٠٤ مليون جنيه مصري، وبلغت قيمة منتجاتها الصناعية عام ١٩٦٤/١٩٦٥، ١٤٧٠ مليون جنيه مصري مقابل ١٠٨٧ مليون جنيه مصري عام ١٩٦٠/١٩٦١، وبلغ عدد العاملين في المنشآت الصناعية ٨٥٢ ألف نسمة^(٢)، مما أدى إلى ارتفاع في عدد العمالة في الحكومة والقطاع العام من ٦ مليون عامل عام ١٩٥٩ إلى ٧,٣ مليون عامل عام ١٩٦٤/١٩٦٥ بارتفاع قدره ٣٠٠ ألف عامل عن الرقم الذي كان مستهدفاً في الخطة^(٣).

وهو ما انعكس بالإيجاب على مستوي معيشة الفرد وتوزيع الدخل خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى، فقد ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي من حوالي ٥٠ جنيه عام ١٩٥٩/١٩٦٠ إلى حوالي ٦٠ جنيه في عام ١٩٦٤/١٩٦٥ أي بنسبة تزيد على ١٩%، وارتفع متوسط نصيب الأسرة من حوالي ٢٥٠ جنيه عام ١٩٥٩/١٩٦٠ إلى حوالي ٣٠٣ جنيه عام ١٩٦٤/١٩٦٥ أي بنسبة ٢١%، وارتفع الدخل بنسبة تفوق كثيراً زيادة نسبة السكان فبينما ارتفع

(1) John Waterbury, The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of Two Regimes, Princeton University Press, 1983, p 85,86.

(٢) أنوار فاضليانوف، القطاع العام والتعاون السوفيتي المصري، مرجع سابق، ص ٣٩.

(3) Ibrahim Lotfi Awad, The phenomenon of stagflation in the Egyptian economy: Analytical study, Op Cit, p. 86.

عدد السكان بنسبة ١٥% في سنوات الخطة، في المقابل ارتفع الدخل في الأسعار الثابتة بنسبة ٣٧,١%^(١).

فلقد كان مُعدل نمو الاقتصاد المصري خلال الخطة الخمسية الأولى من عام ١٩٦٠ . ١٩٦٥ يهدف إلى تسريع مُعدل النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل لصالح الفئات الاجتماعية ذات الدخل المنخفض، فقد كانت مُعدلات النمو السنوية للنواتج المحلي الإجمالي على النحو التالي:^(٢)

جدول رقم (٢)

مُعدل النمو السنوي في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٦١ . ١٩٦٥)

السنة	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥
مُعدل النمو	٤,٥	٣,٥	٨,٩	٣,٩	٤,٨

ويتضح من الجدول السابق أن مُعدل النمو خلال الخطة الخمسية الأولى كانت مرحلة مزدهرة للغاية تحققت من خلالها تنفيذ بعض استراتيجيات التنمية الاقتصادية التي كان لها هدف، ومع ذلك وعلى الرغم من الإنجاز الذي حققته الدولة في مجال العمالة والاستثمار خلال فترة الخطة إلا أنها فشلت في تحقيق أحد الأهداف الرئيسية المتمثلة في تحقيق النمو الاقتصادي مع الاستقرار السعري، فمن بين الأهداف التي سعت الخطة لتحقيقها هي التوازن في ميزان المدفوعات مع تجنب الإسراف في الاقتراض الخارجي والاحتفاظ باحتياطيات من النقد الأجنبي تكفي لمواجهة الطوارئ لكن ما حدث هو زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة مع اللجوء للجهاز المصرفي لتمويل هذا العجز.

فقد كانت الزيادة في عجز الموازنة العامة سببها زيادة الاستهلاك العام بشكل تآكلت معه المدخرات المحلية، ولهذا فقد تصاعدت الضغوط التضخمية مع اتساع الفجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي، ففي عام ١٩٥٩/١٩٦٠ كان العرض الكلي ٣,١ بليون جنية مقابل طلب كلي بمقدار ٤,١ بليون جنية، وفي عام ١٩٦٤/١٩٦٥ أصبح إجمالي العرض ٩,١ بليون جنية

(١) علي صبري، سنوات التحول الاشتراكي وتقييم الخطة الخمسية الأولى، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، بدون دار طباعة أو سنة نشر، ص ٥١ . ٥٠ .

(٢) Dr. Ezzat Molouk Kenawy, The Economic Development in Egypt During the 1952–2007 Period, Kafr El–sheikh University, Australian Journal of Basic and Applied Sciences, 2009, p 590.

مقابل ١,٢ بليون جنية للطلب الكلي، وهذا يُعني أن الفجوة بين العرض الكلي والطلب الكلي ارتفعت من ١٠٠ مليون جنية عام ١٩٥٩/١٩٦٠ إلى ٢٠٠ مليون جنية عام ١٩٦٤/١٩٦٥^(١).
ثانياً: مرحلة اقتصاد الحرب من عام ١٩٦٦ . ١٩٧٣.

نظراً لما صاحب الخطة الخمسية الأولى من تضخم، لذا فقد اتبعت الدولة سياسة انكماشية فرضت بمقتضاها ضرائب مباشرة جديدة على الدخل، وعمدت إلى ضغط حجم الاستثمارات، فقد عمدت الدولة خطة مكونة من سبع سنوات تبدأ من عام ١٩٦٦ إلى عام ١٩٧٢ وقد استهدفت خلال هذه الخطة، ارتفاع الدخل المحلي بنحو ٤,٥ عن عام ١٩٦٥، توفير فرص عمالة جديدة لعدد ١,٢ مليون عامل، استثمار أكثر من ٢,١ مليار جنية لتنفيذ مشروعات الخطة^(٢).

لكن ابتداءً من عام ١٩٦٦ لم تجد خطط الاستثمار طريقها لحيز التنفيذ، ولم تتحقق زيادة تذكر في الدخل لكل شخص، نتيجة أعباء حرب ١٩٦٧ واستمرار أعباء التسليح بعد ذلك بالإضافة لتفاقم الضغط السكاني الذي أدى إلى تآكل ثمار التنمية وارتفاع الاستهلاك العام والخاص، وتساعد اعتماد خفض تكاليف المعيشة نظراً لاستمرار التضخم، واختلال ميزان المدفوعات، وما ترتب عليه من زيادة في الديون الخارجية خاصة قصيرة الأجل، مع نقص موارد الدولة من العملات الأجنبية للوفاء باحتياجات الخطة وخدمة الدين والنفقات الخارجية للدولة^(٣).

نظراً لما عاناه الاقتصاد المصري خلال هذه المرحلة من مشكلة تمويل الخطة نتيجة توقف دخل مصر من قناة السويس وحقول البترول في سيناء وانخفاض الدخل السياحي بسبب اندلاع الحرب بين مصر وإسرائيل والتي نتج عنها ما أُطلق بنكسة ١٩٦٧.
ولهذا يمكن توضيح الاستثمار العام والاستثمار المحلي الخاص والاستثمار الأجنبي في مصر خلال مرحلة "اقتصاد الحرب" للفترة ما بين ١٩٦٦ . ١٩٧٣ وفقاً للجدول التالي.

(1) Ibrahim Lotfi Awad, The phenomenon of stagflation in the Egyptian economy: Analytical study, Op Cit, p. 81,82.

(٢) د. طلعت الدمرداش إبراهيم، التخطيط الاقتصادي في إطار آليات السوق، مرجع سابق، ص ٢٥٦.
(٣) د. علي الجريلي، خمسة وعشرون عاماً: دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧، ص ٢١.

جدول رقم (٣)

الاستثمار العام والاستثمار المحلي الخاص والأجنبي في مصر
خلال الفترة (١٩٦٦ . ١٩٧٣) (بالمليون جنيه)

إجمالي الاستثمار	الاستثمار الأجنبي		الاستثمار المحلي الخاص		الاستثمار العام		السنوات
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
٣٧٧,٤	—	—	%٧,٤٢	28.00	%٩٢,٥٨	349.40	1966
٣٥٨,٨	—	—	%٨,١٩	29.40	%٩١,٨١	329.40	1967
٢٩٢,٢	—	—	%١٤,٣١	41.80	%٨٥,٦٩	250.40	1968
٣٣٢,٢	—	—	%١٣,٠٦	43.40	%٨٦,٩٤	288.80	1969
٣٥٣,١	%٠,٦٥	٢,٣	%١٠,٧٣	37.90	%٨٨,٦٢	312.90	1970
٣٦١,٦٩	%١,٧١	6.19	%١٠,٠٤	36.30	%٨٨,٢٥	319.20	1971
٣٦٥,٠٨	%٠,٠٢	0,08	%١٠,٢٢	37.30	%٨٩,٧٦	327.70	1972
٤٦٥,٤	%٠,٤١	١,٩	%٨,١٧	38.00	%٩١,٤٣	425.50	1973

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي.

<https://www.imf.org/en/Home>.

يتضح من خلال الجدول السابق تزايد نسبة الاستثمارات المحلية الخاصة في مصر في مرحلة اقتصاد الحرب بشكل تدريجي ابتداءً من عام ١٩٦٧ مقارنة بما كان عليه خلال الأعوام الثمانية السابقة لتصل إلى أعلى مستوي لها عام ١٩٦٨ بسبب تخفيف القيود المفروضة على القطاع الخاص والسماح له بالمشاركة في النشاط الاقتصادي.

وكذلك انخفاض قيمة الاستثمارات العامة ابتداءً من عام ١٩٦٧ خلال الأعوام التي تلت النكسة بشكل تدريجي بسبب غلق قناة السويس وتوقف الموارد السياحية واستيلاء العدو على حقول البترول في سيناء.

فضلاً عن ذلك، يلاحظ ظهور الاستثمارات الأجنبية كمساهم في الاقتصاد المصري ابتداءً من عام ١٩٧٠ ولكن بنسبة ضئيلة جداً بنحو ٠,٧% من إجمالي الاستثمارات، ولكن سرعان ما ارتفعت خلال عام ١٩٧١، إلا أنها في عام ١٩٧٢ وعام ١٩٧٣ تكاد أن تكون الاستثمارات الأجنبية معدومة ويعود ذلك إلى الحروب التي عاشتها البلاد خلال هذه السنوات وخوف المستثمر الأجنبي من الاستثمار في الاقتصاد المصري.

بطبيعة الحال، فقد قامت الحكومة المصرية بتخفيف القيود المفروضة على القطاع الخاص مع بداية عام ١٩٦٨ والسماح له بالمشاركة في النشاط الاقتصادي، وتم تحرير الاقتصاد من

بعض القواعد النقدية، ونشط البنك الصناعي في اقراض الأفراد الحرفيين^(١)، وفي فبراير عام ١٩٦٨ اعتذرت الولايات المتحدة الأمريكية عن تجديد اتفاقية المعونات الغذائية التي كانت تقدمها مقابل تحصيل قيمتها بالجنية المصري وبسعر فائدة ٩%^(٢).

فضلاً عن ذلك، فقد صدر قانون الإصلاح الزراعي الثالث في عام ١٩٦٩ الوارد في الميثاق الوطني منذ عام ١٩٦٢ والذي خفض الحد الأقصى لملكية الأراضي الزراعية إلى ٥٠ فدان للفرد و ١٠٠ فدان للأسرة، حيث كان الهدف الأساسي للإصلاح الزراعي المصري خلق طبقة عريضة من صغار الملاك والقضاء على الملكيات الكبيرة^(٣).

ونظراً لظهور مشاكل في ميزان المدفوعات ونقص الموارد من العملات الأجنبية بالإضافة إلى تصاعد المديونية، لذا اضطرت الدولة للتخلي عن الخطة الخمسية الثانية ١٩٦٤/١٩٦٥-١٩٦٩/١٩٧٠ والتي كانت تستهدف استكمال ما تم خلال الخطة الخمسية الأولى وبناء الصناعات الثقيلة، واستبدلت هذه الخطة بخطة ثلاثية، ثم بخطط سنوية للإنجاز، ولهذا فقد انخفض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي المحلي عما كان عليه خلال الخطة الخمسية الأولى^(٤).

حيث كان معدل نمو الاقتصاد المصري خلال مرحلة اقتصاد الحرب من عام ١٩٦٦ . ١٩٧٣ أقل مما كان عليه في المرحلة السابقة "الخطة الخمسية الأولى"، حيث كانت معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي على النحو التالي:^(٥)

(١) حمدي حسن موسى، قراءة في تاريخ الاقتصاد المصري، جمعية إدارة الأعمال العربية، مرجع سابق، ص ٥٥.

(٢) سهام محمد محمد بصل، مراحل تطور الاقتصاد المصري منذ الحملة الفرنسية حتى أواخر القرن العشرين، جامعة بورسعيد، كلية الآداب، ع ١٢، ٢٠١٨، ص ٤٦ - ٤٧.

(٣) د. خيرى أبو العزائم فرجاني، ملامح تطور الاقتصاد المصري في ظل التحولات السياسية والاقتصادية، مرجع سابق، ص ١٠٠ - ١٠١.

(4) Ibrahim Lotfi Awad, The phenomenon of stagflation in the Egyptian economy: Analytical study, Op Cit, p. 89.

(5) Dr. Ezzat Molouk Kenawy, The Economic Development in Egypt During the 1952-2007 Period, Op Cit, p 591.

جدول رقم (٤)

مُعدل النمو السنوي في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٦٦ . ١٩٧٣)

السنة	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣
مُعدل النمو	٤,٥	١,٤	-,9	٥,٨	٧,٩	٧,٧	٦,٦	٦,٤

حيث تُشير معظم الدراسات والتحليلات إلى أن تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في هذه الفترة تأثر بشكل رئيسي بظروف حرب ١٩٦٧، التي فرضت استثمارات كبيرة للأغراض العسكرية لتطوير القوات العسكرية، وفي الوقت نفسه حددت ركود المصانع في منطقة السويس والخسائر الناتجة عن سد قناة السويس.

فقد كانت السياسات التي اتبعتها الحكومة المصرية في الاقتصاد المصري موجهة بشكل عام نحو تحرير الأراضي المحتلة والاستعداد لتحرير الأراضي المصرية المحتلة في سيناء، حيث ارتفع الإنفاق العسكري من ٥% عام ١٩٦٢ إلى ١٠% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٦٧ ثم ارتفع مرة أخرى إلى ٢٠% عام ١٩٧٣^(١)، وقد نما قطاع الخدمات الحكومية في هذه الفترة وخاصة الخدمات العسكرية، التي استوعبت كمية كبيرة من الأفراد، وبعد الحرب أصبح هؤلاء الأفراد زائدين عن الحاجة، مما أدى إلى نمو كبير للعاطلين عن العمل.

وامتثالاً لما سبق يتضح انخفاض مُعدلات النمو خلال مرحلة التخطيط الشامل واقتصاد الحرب من ١٩٦٠ . ١٩٧٣ وفقاً للأسباب الآتية:^(٢)

- (١) ضعف مساهمة القطاع الخاص في التكوين الرأسمالي.
- (٢) انخفاض الكفاية الإنتاجية لدى وحدات القطاع العام.
- (٣) تحويل موارد البلاد لتمويل الحرب بدلاً من تمويل التنمية.
- (٤) انخفاض التحويلات الخارجية.
- (٥) ارتفاع حجم التضخم نتيجة لجوء الدولة لتمويل التنمية عن طريق الجهاز المصرفي مما أدى إلى ارتفاع السيولة النقدية.

لذلك اتجهت الحكومة المصرية بعد حرب ١٩٧٣ لإتباع سياسة اقتصادية جديدة وخطة إصلاح تهدف من خلالها إلى تحديث الاقتصاد المصري، وتحقيق مُعدلات نمو أعلى في الناتج

(١) د. أخلص قاسم ناقل، الاقتصاد المصري بعد ثورة يناير "دراسة في الواقع والتحديات"، جامعة النهدين العراق، ٢٠١٦، ص ٦٧.

(٢) د. محمد عيد حسونة، خطط الإصلاح الاقتصادي ودورها في الحد من الآثار السلبية لثورة ٢٥ يناير "رؤية إسلامية"، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، ع ٩، ٢٠١٢، ص ٣٤٠.

المحلي الإجمالي، ولهذه الأسباب دخل الاقتصاد المصري حيز مرحلة الإصلاح والانفتاح الاقتصادي وهو ما سوف نتناوله في المبحث الثاني.

المطلب الثاني

التخطيط الاشتراكي

والتوجيه المركزي للاقتصاد الصيني

أولاً: مرحلة القفزة الكبرى إلى الأمام من عام ١٩٥٨ - ١٩٦٥.

ورغم أن الخطة الخمسية الأولى حققت بالفعل نتائج إيجابية على اقتصاد الصين مقارنة بما كانت عليها قبل عام ١٩٤٩، إلا أنها لم تُحقق ذلك بالسرعة الكافية بالنسبة للطبقة الحاكمة ومقارنة مع المنافسة على الصعيد العالمي، كونها لم تنجح في تحقيق تطور الصناعة، ولم تستطع امتصاص سوي جزء قليل من اليد العاملة، بسبب اعتماد الحكومة الصينية خلال تلك المرحلة على الزراعة، بالإضافة إلى أن تنصيب المركبات الصناعية الكبرى كشف عن ضعف البنية التحتية ووسائل الاتصال بالاقتصاد الصيني، بالإضافة إلى أن إعطاء الأولوية للتصنيع الثقيل كشف مدي الحاجة إلى رؤوس الأموال في ظل تراكم اليد العاملة^(١).

لذا فقد تم رصد مجموعة من التناقضات في نهاية الخطة الخمسية الأولى من عام ١٩٥٣ إلى عام ١٩٥٧، وذلك على التالي: (٢)

- (١) عدم التناسب بين القاعدة الزراعية المتخلفة والصناعة الحديثة.
 - (٢) عدم التناسب بين مستوى التأهيل المنخفض للعمال والمهندسين والفنيين والتجهيز الحديث المُعقد للمشاريع الجديدة.
 - (٣) عدم التناسب بين النمو المتزايد لسكان الحضر وإمكانيات تشغيلهم في ظروف إعطاء الأولوية لتنمية الصناعات الثقيلة.
- وكذلك نظراً للخلاف العقائدي الذي نشب بين الصين والإتحاد السوفيتي في نهاية الخمسينات بسبب اختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والتاريخية بين البلدين، بالإضافة إلى

(١) عبدالرحمن بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، جامعة أبي بكر بلقايد الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، رسالة دكتوراة، ٢٠١٢ - ٢٠١٣، ص ١٢٣.

(٢) أكاديمية العلوم السوفيتية - ترجمة محمد مجدي، الصين المعاصرة: مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٥، ص ١٥٣ - ١٥٩.

الرؤية المختلفة لنموذج التنمية الاقتصادية الأكثر ملائمة للصين، ولهذا فقد تخلت الصين عن النموذج السوفيتي الأمر الذي أدى إلى إلغاء اتفاقيات التعاون بينهما^(١).

لذلك وفي نهاية الخطة الخمسية الأولى كان لزاماً أن تبدأ الصين حقبة جديدة تعتمد فيها على الذات من أجل تحقيق الاشتراكية، بالإضافة إلى محاولة الحكومة الصينية إيجاد حلول لهذه التناقضات بإتباع خطة خمسية ثانية، سُميت بالقفزة الكبرى إلى الأمام، وقد استمر العمل بهذه السياسة ابتداءً من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٦٥، ولكن بطرق مختلفة، وقد تركز عمل هذه السياسة في السنوات ١٩٥٩ . ١٩٦٢، وقد كانت أهم مبادئ القفزة الكبرى إلى الأمام كالآتي: (٢)

(١) التنمية الشاملة من خلال العمل على تطوير كافة القطاعات الاقتصادية وتكون فيه الأولوية للقطاع الصناعي الأولوية على القطاع الزراعي وبقية القطاعات.

(٢) تعبئة الجماهير بالتركيز على العمالة الوفيرة كبديل لندرة رأس المال.

(٣) اللامركزية من خلال تخفيف الرقابة المركزية وتشجيع الوحدات الإدارية في المستويات الأدنى على اتخاذ القرار والمبادرة.

ولهذا يُمكن توضيح الاستثمار العام والاستثمار المحلي الخاص في الصين للفترة ما بين ١٩٦٠ . ١٩٦٥ وفقاً للجدول التالي.

جدول رقم (٥)

الاستثمار العام والاستثمار المحلي الخاص في الصين

خلال الفترة (١٩٦٠ . ١٩٦٥) (بالمليار دولار)

إجمالي الاستثمار	الاستثمار المحلي الخاص		الاستثمار العام		السنوات
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
72.26	15.70%	11.35	84.30%	60.92	1960
75.16	15.70%	11.80	84.30%	63.36	1961
78.16	15.70%	12.27	84.30%	65.89	1962
81.29	15.70%	12.76	84.30%	68.53	1963
84.54	15.70%	13.27	84.30%	71.27	1964
87.92	15.70%	13.80	84.30%	74.12	1965

(١) وفاء جعفر المهداوي . أحمد جاسم محمد، الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق سياسات ومؤشرات، الجامعة المستنصرية، العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، مج ١٠، ع ٣٣، ٢٠١٢، ص ١٧٩ . ١٨٠.

(2) Brantly, Womack, and Jesse R. Townsend, Politics in China, Presentation of China's Experience in Comparative Politics, Little Brown, 1986.p 708.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي.

<https://www.imf.org/external/np/fad/publicinvestment/data/data122216.x>

[lsx.](#)

يتضح من خلال الجدول السابق تزايد قيمة الاستثمارات العامة في الصين مع استقرار نسبتها بمعدل ثابت قدره ٨٤,٣٠% ابتداءً من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٦٥ بسبب هيمنة الحكومة الصينية على مختلف جوانب النشاط الاقتصادي لتركيزها على السياسات الاشتراكية وتطبيق النظرية الماركسية على الاقتصاد الصيني.

وكذلك استقرار نسبة الاستثمارات المحلية الخاصة في الصين بمعدل ثابت قدره ١٥,٧٠% من الفترة ما بين ١٩٦٠ إلى عام ١٩٦٥، مع زيادة طفيفة في قيمتها، نتيجة استبعاد الدولة للقطاع الخاص والابتعاد عن آليات اقتصاد السوق، والاعتماد على الاقتصاد الموجه مركزياً من قبل الدولة، مما أدى إلى تشكيل قيود على حركة وحيوية الاقتصاد.

كما يلاحظ من الجدول عدم وجود استثمارات أجنبية في الاقتصاد الصيني ويعود ذلك إلى خضوع الاقتصاد الصيني لهيمنة ملكية الدولة والتخطيط المركزي خلال هذه المرحلة.

ولهذا تُعد التحولات التي حدثت في الريف الصيني والمتمثلة في إنشاء الكوميونات الشعبية بالاعتماد على مبدأ اللامركزية من أبرز التحولات التي حدثت في هذه المرحلة، حيث إنها نظام إداري يجمع بين الإنتاج الصناعي والزراعي والتجاري والنشاطات الثقافية والتعليم والغرض منه دمج المزيد من الخبرة ورأس المال اللازم للاستثمار واستغلال مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الكبيرة التي تم إصلاحها.

وبطبيعة الحال، فإنه بالرغم من اللامركزية في تطبيقات الكوميونات، إلا أن النمط الذي تبنته الصين في هذه الإستراتيجية هو أيضاً القضاء على القطاع الخاص والسوق، إلا أنه بعد مرور فترة قصيرة من الزمن بدأت المشاكل في الظهور في الكوميونات بسبب السياسات الخاطئة التي اعتمدها الحكومة الصينية من إنتاج الصلب داخل الكوميونات^(١).

ولقد هدفت هذه المرحلة إلى مضاعفة الإنتاج خلال عام واحد، وتعميق الجهود التصنيعية من خلال إنشاء صناعات حديثة ومتطورة تقنياً تعتمد على كثافة رأس المال، وصناعات تقليدية صغيرة الحجم تعتمد على كثافة اليد العاملة في الريف، من أجل تجاوز انجلترا والاستغناء عن

(١) د. جواد كاظم حميد، طبيعة النظام الاقتصادي المختلط واتجاهاته: الصين نموذجاً، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، ع ٣٦، مج ٩، ٢٠١٤، ص ١٣٧.

استيراد الصلب من الخارج، وإثبات أن النهج الصيني أكثر نجاحاً وحيوية من النهج السوفيتي^(١).

ولهذا فقد قامت الحكومة الصينية بحشد كافة السكان لتحقيق أهداف هذه المرحلة، الأمر الذي تسبب في أضرار بيئية واسعة النطاق، بالإضافة إلى عدم وجود أيدي عاملة تكفي لحصاد المحاصيل الزراعية، مما تسبب في تعفن المحاصيل في الحقول.

لذلك تم استنفاد احتياطات الحبوب في عام ١٩٥٩ وبدأت المجاعة بين أهالي الريف، ووفقاً لمركز الكوارث فقد توفي ما يُقدر بنحو مليوني شخص أما بسبب الجوع أو الغرق، وتُشير العديد من الإحصائيات بأنه توفي ما يُقدر بنحو ٢٠ إلى ٤٨ مليون شخص في الصين كان معظمهم قد توفي بسبب الجوع في الريف واستمر هذا الوضع حتى عام ١٩٦١^(٢).

ويمكن توضيح مُعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه في الصين للفترة ما بين ١٩٥٨ . ١٩٦٥ وفقاً للجدول التالي^(٣).

جدول رقم (٦)

مُعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه في الصين

خلال الفترة (١٩٥٨ . ١٩٦٢)

السنة	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
مُعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	٧،٣	٨،٨	٣-	٢٧،٣-	٦،٥-
مُعدل نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	٦	٦،٧	٥-	٢٦،٦-	٤،٦-

وباستعراض البيانات الموضحة في الجدول السابق أعلاه يتبين أن مُعدلات النمو لعام ١٩٥٨ و عام ١٩٥٩ تُشير إلى وجود شكوك كبيرة في البيانات الإحصائية كونها تُعد بداية القفزة الكبرى للأمام التي دمرت الزراعة الصينية إلى حدٍ كبير، فضلاً عن ذلك يتضح تدهور مُعدل نمو الناتج المحلي ونصيب الفرد منه في عام ١٩٦٠ و عام ١٩٦١ بسبب ما مر به الاقتصاد الصيني خلال هذه المرحلة.

(1) Simpson, Edward Smethurst, The developing world: an introduction, Longman Scientific and Technical, England, New York: J. Wiley, 1994, p 253.

(٢) محمد عطية محمد ربحان، التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، غزة، ٢٠١٢، ص ٥٢.

(٣) وفاء جعفر المهداوي . أحمد جاسم محمد، الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق سياسات ومؤشرات، مرجع سابق، ص ١٨٠.

لذلك فإن الفشل في تحقيق أهداف القفزة الكبرى إلى الأمام يعود إلى أن هذه الأهداف لم تكن واقعية، بسبب افتقار الصين للموارد الفنية والمادية اللازمة لتحقيق مثل هذه الأهداف، بالإضافة إلى اعتمادها على أساليب بعيدة عن المنطق أو الواقع الاقتصادي، وعدم اعتمادها على الموضوعية في اتخاذ القرارات الاقتصادية، بالإضافة إلى تزامن تلك المرحلة مع الخلاف الصيني السوفيتي^(١).

وفي ضوء الكوارث التي حدثت خلال مرحلة القفزة الكبرى للأمام، والتي عُرفت بكارثة السنوات السوداء، فقد تخلت الصين عنها في أواخر عام ١٩٦٠، وبدأت سلسلة من الإجراءات التصحيحية وإعادة تكييف الاقتصاد، وأصبح مرتبطاً بإعادة إعمار الزراعة من خلال العودة إلى الاهتمام بالحوافز المادية، والمعايير النوعية في تقدير مختلف أنواع الإنتاج، والتربية العلمية والتقنية، وإعادة الملكية الخاصة للأراضي، وإعادة تنظيم البلديات إلى حجم معقول^(٢).

لذا تم العودة إلى نظام التخطيط بأكثر فاعلية وواقعية وتم تقليص الرقابة المركزية الشديدة وعادت سلطة الإنتاج لمدير المصانع، وتم تكريس الجهود لإيجاد وسائل وطرق لرفع مستوى الملكية الاشتراكية، والعمل في الكومينات الشعبية، وإيجاد النهج المناسب لتحقيق نمو القوى الإنتاجية، وقد استمر ذلك قرابة الأربع سنوات ابتداءً من عام ١٩٦٣ . ١٩٦٥ وجاء بعدها تطبيق استراتيجية الثروة الثقافية^(٣).

ثانياً: الثورة الثقافية وتآزم الأوضاع التنموية من عام ١٩٦٦ . ١٩٧٧ .

تعود البدايات الفكرية للثورة الثقافية إلى عام ١٩٦٥، عندما أعلن ماو أن المسؤولين في الصين يشكلون طبقة تتعارض مصالحها مع مصالح الفلاح والعمال، وتم إطلاقها رسمياً في شهر أغسطس عام ١٩٦٦، وقد لخص ماو الإطار الفكري للثورة الثقافية بالنقاط التالية: ^(٤)

(١) أن الصراع الطبقي يستمر في المجال الداخلي وقد يتكثف في ظل الاشتراكية، وأن التطور في علاقات الإنتاج وليس قوى الإنتاج هو الحافز على التطور في ظل الاشتراكية الصينية ولهذا فإنه يجب على السياسة الاقتصادية أن تركز على علاقات الإنتاج، لا سيما في مجالات الملكية وحوافز العمل.

(١) قتيبة محمد صالح، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في الاقتصاد الصيني، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، رسالة ماجستير، ٢٠٠٥، ص ٦٤.

(٢) فرانسوز لوموان "Francoise Lemoine" ترجمة د. صباح ممدوح كعدان، الاقتصاد الصيني، الهيئة العامة السورية للكتابة، دمشق، ٢٠١٠، ص ٦.

(3) Brantly, Womack, and Jesse R. Townsend, Politics in China, Presentation of China's Experience in Comparative Politics, Op Cit, p. 709, 710.

(٤) قتيبة محمد صالح، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في الاقتصاد الصيني، المرجع السابق، ص ٦٦.

(٢) أن هناك حالة حرب مستمرة مع العالم الخارجي متمثلة في الإمبريالية الرأسمالية والإمبريالية الاشتراكية، ولهذا فإن الاقتصاد الصيني بحاجة لتطوير نظام اقتصادي يعتمد على الذات ويركز على الأولويات الأساسية وإنجاز المهام المطلوبة.

(٣) استمرار النضال العقائدي والسياسي في الحزب الشيوعي الصيني والتعرف على المنحرفين وتطهير الحزب منهم، وقد اعتمد ماو على هذه الفكرة للتخلص من خصومه السياسيين في الدولة والحزب.

لذلك تُعد هذه الثورة من أخطر المراحل التي عرفتتها الصين لما لها من آثار سلبية، وأحداث مأساوية على الاقتصاد الصيني، نتيجة للفوضى والعنف الذي عصفت به جميع المدن الصينية وقد تبلورت هذه التوجهات في خطتين خمسينيتين هما الخطة الثالثة ١٩٦٦ . ١٩٧٠ والخطة الرابعة ١٩٧١ . ١٩٧٦، ولقد وضعوا أهدافاً شديدة الارتفاع وفقاً لتوجهات شديدة المركزية من قبل الدولة والابتعاد النهائي عن السوق وآلياته، مما زاد من الضغط على الموارد المتاحة، وتقليص نسبة الموارد المتاحة للاستهلاك^(١).

ولهذا يُمكن توضيح الاستثمار العام والاستثمار المحلي الخاص في الصين للفترة ما بين ١٩٦٦ . ١٩٧٧ وفقاً للجدول التالي.

(١) د. نادر فرجاني، من الكتاب الأحمر إلى الكتاب الأصفر: عرض تجربة الصين التنموية، مركز دراسات الوحدة العربية، عمان، ١٩٨٦، ص ٢٩٩.

جدول رقم (٧)

الاستثمار العام والاستثمار المحلي الخاص في الصين
خلال الفترة (١٩٦٠ - ١٩٦٥) (بالمليار دولار)

إجمالي الاستثمار	الاستثمار المحلي الخاص		الاستثمار العام		السنوات
	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	
91.44	15.70%	14.36	84.30%	77.08	1966
95.10	15.70%	14.93	84.30%	80.17	1967
98.90	15.70%	15.53	84.30%	83.37	1968
102.86	15.70%	16.15	84.30%	86.71	1969
101.71	15.70%	15.97	84.30%	85.74	1970
111.17	15.70%	17.45	84.30%	93.71	1971
113.28	15.70%	17.78	84.30%	95.50	1972
120.87	15.70%	18.98	84.30%	101.89	1973
135.86	15.70%	21.33	84.30%	114.53	1974
158.00	15.70%	24.81	84.30%	133.20	1975
154.21	15.70%	24.21	84.30%	130.00	1976
160.07	15.70%	25.13	84.30%	134.94	1977

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي.

<https://www.imf.org/external/np/fad/publicinvestment/data/data122216.xlsx>.

وباستعراض البيانات الموضحة في الجدول السابق أعلاه يتبين لنا ما يلي:

(١) زيادة قيمة الاستثمارات العامة بشكل طفيف مع استقرار نسبتها بمعدل ثابت قدره ٨٤,٣٠% ابتداءً من عام ١٩٦٦ إلى عام ١٩٧٠ بسبب تركيز الدولة خلال مرحلة الثورة الثقافية بتعزيز الدفاع الوطني للقضاء على المعارضين لها وقلتها من الحروب المحتملة مع الاتحاد السوفيتي.

(٢) زيادة قيمة الاستثمارات العامة بشكل ملحوظ ابتداءً من عام ١٩٧١ إلى عام ١٩٧٥ من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية التي وضعتها خلال الخطة الخمسية الرابعة عقب الانتهاء من الثورة الثقافية، مما أثر بشكل إيجابي على إجمالي الاستثمارات المحققة.

(٣) تراجع قيمة الاستثمارات العامة خلال عام ١٩٧٦ وعام ١٩٧٧ مع استقرار نسبتها بمعدل ثابت بسبب استنفاد الموارد المادية المتاحة وإنهاك القوى البشرية.

٤) استقرار نسبة الاستثمارات المحلية الخاصة في الصين بمعدل ثابت قدره ١٥,٧٠% من الفترة ما بين ١٩٦٦ إلى ١٩٧٨، مع زيادة طفيفة في قيمتها، بسبب التوجهات الرقابية الشديدة المركزية من قبل الدولة والابتعاد النهائي عن السوق وآلياته، واستبعاد القطاع الخاص عن العملية التنموية.

٥) كما يلاحظ أيضاً من الجدول السابق، عدم وجود استثمارات أجنبية في الاقتصاد الصيني خلال هذه المرحلة ويعود ذلك إلى خضوع الاقتصاد الصيني لهيمنة ملكية الدولة والتخطيط المركزي خلال هذه المرحلة.

فقد تضمنت الخطة الخمسية الثالثة ١٩٦٦ . ١٩٧٠ مشروعين، خُصص المشروع الأول لوضع الخطوط العريضة للإمداد والتموين وتوفير الضروريات الأساسية للناس من المأكل والملبس وخُصص المشروع الثاني لوضع الخطوط العريضة لأحوال التنظيم، وعلى الرغم من الاضطرابات الاجتماعية والفوضوية التي صاحبت الخطة الثالثة والناجمة من الثورة الثقافية، إلا أنها نجحت في مضاعفة نصيب الصناعات الثقيلة، وزيادة إنتاج الزراعة والصناعات الخفيفة والمحلية.

ولقد وضعت الخطة الخمسية الرابعة ١٩٧١ . ١٩٧٦ لتنمية الاقتصاد القومي بعد انحسار حدة الثورة الثقافية، حيث شهد الاقتصاد القومي الصيني تحسناً ملحوظاً في عام ١٩٧٢ وعام ١٩٧٣ وتحققت جميع الأهداف الاقتصادية الرئيسية لعام ١٩٧٣، بل وتجاوزت المستهدف منها، ولهذا يُعد هذا العام هو العام الأسرع في النمو الاقتصادي منذ فترة الخطة الخمسية الأولى، الأمر الذي أدى إلى احتلال الصين المركز الثالث في العالم عقب نهاية هذه الخطة من حيث حجم وتنوع الإنتاج الصناعي^(١).

ولهذا يُمكن توضيح مُعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه في الصين خلال الثورة الثقافية للفترة ما بين ١٩٦٧ . ١٩٧٧ وفقاً للجدول التالي^(٢).

(١) محمد عطية محمد ربحان، التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية، مرجع سابق، ص ٥٤ .

٥٧ .

(٢) وفاء جعفر المهداوي . أحمد جاسم محمد، الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق سياسات ومؤشرات، مرجع سابق، ص ١٨٣ .

جدول رقم (٨)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه في الصين

خلال الفترة (١٩٦٧ - ١٩٧٧)

السنة	١٩٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦
معدل النمو	٧,٥-	١,٤-	١٦,٩	١٩,٤	٧,١	٣,٨	٧,٩	٢,٣	٢,٧	٦,١-
نصيب الفرد	٦,٦-	٥-	١٣,٧	١٦,١	٤,١	١,٢	٥,٤	٠,٢	٠,٨	١,٣-

وباستعراض البيانات الموضحة بالجدول السابق أعلاه يتضح لنا ما يلي:

(١) أن بداية الثورة الثقافية كانت امتداداً طبيعياً لمرحلة القفزة الكبرى، لا سيما خلال عامي ١٩٦٧ و ١٩٦٨ فيما يتعلق بمعدل النمو أو معدل نصيب الفرد بسبب الفوضى والعنف التي عصفت بجميع المدن الصينية، مما أثر بشكل سلبي على الاقتصاد الصيني.

(٢) زيادة معدل النمو ونصيب الفرد للفترة ما بين عام ١٩٦٩ وعام ١٩٧٣ بشكل ملحوظ بسبب التعبئة القسرية للموارد الإنتاجية البشرية والمادية، مما أدى إلى تحقيق نتائج إيجابية على مستوى الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد.

(٣) تراجع معدل النمو ونصيب الفرد للفترة ما بين عام ١٩٧٤ وعام ١٩٧٦ بسبب استنفاد المواد المادية وإنهاك الموارد البشرية.

وإجمالاً لما سبق يتبين أن الصين أحرزت بعض التقدم خلال تلك الحقبة من السياسات الاشتراكية "١٩٤٩ - ١٩٧٨" خاصة بالمقارنة بالفترة السابقة، فما بين الفترة ١٩٥٢ - ١٩٧٨ بلغت نسبة معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي ٦,٢%، و ٩,٤% للقطاع الصناعي، و ٣,٤% للقطاع الزراعي، و ٤,٥% لقطاع الخدمات^(١)، فضلاً عن ذلك يلاحظ عدم وجود استثمارات أجنبية في الاقتصاد الصيني ويعود ذلك إلى خضوع الاقتصاد الصيني لهيمنة ملكية الدولة والتخطيط المركزي خلال هذه المرحلة.

ولهذا يرى الباحث أنه رغم العواقب الوخيمة التي واجهها الاقتصاد الصيني خلال القفزة الكبرى إلى الأمام والثورة الثقافية التي أودت بحياة الملايين من الشعب الصيني، إلا أن هذه الأحداث جعلت الصين تُعيد تقييم أخطائها وأوضاعها دون العودة إلى الخلف، بل استمرت في نهج التخطيط الاقتصادي والتوجيه المركزي بالاعتماد على الذات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستهدفة للمنافسة على الصعيد العالمي.

(١) أحمد فاروق عباس، التجربة التنموية في الصين: الواقع والتحديات، جامعة عين شمس، كلية التجارة،

القاهرة ع ٣، ٢٠١٩، ص ٥٥٣.

المبحث الثاني تخلي الدولة عن بعض أدوارها لصالح القطاع الخاص

تمهيد وتقسيم:

في مستهل الحديث نود أن نوضح إلى أنه نظراً لما أسفرت عنه نتائج السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الصين ومصر في المرحلة السابقة إلى العديد من المصاعب والمشاكل منها تزايد حدة الاختلالات الهيكلية وتردي مستوى معيشة المواطنين، بسبب السياسات الانغلاقية، والإصرار على تبني أسلوب إدارة الاقتصاد الموجهة مركزياً، وإهمال اقتصاد السوق وآلياته، الأمر الذي أدى إلى تدهور وتباطؤ في النمو الاقتصادي مقارنة بالدول الرأسمالية.

لذلك شهد الاقتصاد المصري منذ عام ١٩٧٤ تحولاً جزئياً في فلسفة وسياسة الدولة الاقتصادية عما كان عليه الاقتصاد المصري في المراحل السابقة من خلال انتهاجها سياسات الانفتاح الاقتصادي بدلاً من سياسة الاقتصاد الموجه القائم على التخطيط المركزي بهدف إعادة دمجها اقتصادياً في النظام الرأسمالي الليبرالي.

كما شهد الاقتصاد الصيني عقب استلام "دنغ سياو بينج" عام ١٩٧٨ مقاليد الحكم إلى اتخاذ إصلاحات عديدة كانت لها آثار سريعة ومتواصلة في تغيير الكثير من ملامح الصين وتحقيق انطلاق اقتصادي رائد متميز بخصوصية صينية محضة، من خلال تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي، بالاعتماد على أسلوب جديد في إدارة الاقتصاد يركز على الفعالية الميدانية، بدلاً من الاعتبارات الإيديولوجية.

وبناءً على ذلك فقد تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، يتناول **المطلب الأول** الاقتصاد المصري بين الانفتاح والتحرر، ويتناول **المطلب الثاني** الاقتصاد الصيني بين الانفتاح والانغلاق.

المطلب الأول

الاقتصاد المصري بين الانفتاح والتحرر

أولاً: سياسات الانفتاح الاقتصادي الاستهلاكي من عام ١٩٧٤ . ١٩٨٢ .

لقد شهد الاقتصاد المصري عقب عام ١٩٧٤ تحولاً جزرياً في فلسفة وسياسة الدولة الاجتماعية والاقتصادية مما كان عليه الاقتصاد المصري في المراحل السابقة، فقد بدأت الدولة في تشجيع وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار، والمشاركة في كافة المجالات الاقتصادية ومحاولة تفعيل قوى السوق لتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة، من أجل تحقيق التعادلية في المزايا بين القطاعين الخاص والعام.

ولهذا فقد تم الإعلان رسمياً عام ١٩٧٤ عن انتهاء الدولة سياسة الانفتاح الاقتصادي بدلاً من سياسة الاقتصاد الموجه القائم على التخطيط المركزي، بهدف تهيئة المناخ المناسب أمام القطاع الخاص للقيام بدور أكبر في عملية التنمية، والتخفيف من التزامات الحكومة الاجتماعية والاقتصادية كونها لم تُعد قادرة على القيام بها^(١).

ولهذا فيمكن حصر الأسباب التي دفعت الحكومة المصرية إلى تغيير نهجها والتحول إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي فيما يلي:^(٢)

- (١) عدم كفاءة وربحية شركات القطاع العام بسبب خضوعها للعديد من الاعتبارات الاجتماعية والسياسية والتي جعلتها متخمة بالبطالة المقنعة، مما انعكس بالسلب على أدائها.
- (٢) دخول مصر في حروب متتالية خلال المرحلة السابقة أدى إلى استنزاف احتياطات النقد الأجنبي، الأمر الذي أثر على خطط التنمية التي تم وضعها لتحقيق معدلات نمو مرتفعة.
- (٣) ارتفاع النفقات العسكرية بعد نكسة عام ١٩٦٧ وتوجيه جانب كبير من طاقات الدولة للاستعداد لحرب ١٩٧٣.
- (٤) توقف عوائد قناة السويس وعوائد البترول المستخرجة من شبة جزيرة سيناء بسبب حرب ١٩٦٧.
- (٥) زيادة عجز ميزان المدفوعات والموازنة العامة، وزيادة الدين الخارجي، وعدم استقرار معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع معدل التضخم^(١).

(١) عبدالفتاح عبدالرحمن عبدالمجيد . طارق مصطفى غلوش، مدى إمكانية تطبيق منحنى آرمي على الاقتصاد المصري في الفترة من ١٩٥٢ . ٢٠١٦، جامعة المنصورة، كلية التجارة، مج ٤١، ع ١، ٢٠١٧، ص ١٨٣.

(٢) د. محمد مصطفى عمران، أداء ومصادر النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري صندوق النقد العربي، ط ١، ٢٠٠٢، ص ٥، ٤.

٦) زيادة تكلفة نظام الدعم الحكومي بشكل ملحوظ بسبب ارتفاع أعداد السكان واستخدام الحكومة لسعر صرفي غير واقعي للعملة المحلية^(٢).

ولهذا فقد أصدرت الدولة عدة قوانين لتهيئة المناخ لجذب الاستثمارات الأجنبية والعربية مع إطلاق حرية القطاع الخاص ولعل أهمها ما يلي:^(٣)

١) القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والخاص باستثمار المال الأجنبي والعربي والمناطق الحرة محددًا مجالات معينة للاستثمار بها، مانحاً أولوية خاصة للمشروعات التي تهدف إلى التصدير أو تخفيض الواردات أو تنشيط السياحة.

٢) القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ الخاص بفتح أبواب الاستيراد والتصدير أمام القطاع الخاص وكسر احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

٣) القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ الخاص بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي بين المواطنين.

٤) القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ الخاص بتفعيل المساواة بين المستثمرين المصريين والعرب والأجانب في الانتفاع بمزايا القانون رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤.

٥) القرار رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٧٩ الخاص بإنشاء الهيئة العامة لسوق المال بهدف تنمية وتنظيم السوق وتوجيه رؤوس الأموال من أجل المشاركة في عملية التنمية ويمكن توضيح الاستثمار العام والاستثمار المحلي الخاص والاستثمار الأجنبي خلال مرحلة الانفتاح الاقتصادي المصري وفقاً للجدول التالي.

جدول رقم (٩)

الاستثمار العام والاستثمار المحلي الخاص والاستثمار الأجنبي في الاقتصاد المصري

خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨١ (بالمليون جنية)

إجمالي الاستثمار	الاستثمار الأجنبي		الاستثمار المحلي الخاص		الاستثمار العام		السنوات
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
645.35	0.05%	٠,٣٥	4.71%	30.4	95.24%	614.6	1974
1,303.7	1.64%	٢١,٤	13.54%	176.5	84.82%	1,105.8	1975

(١) عبد الله رمضان توفيق، العلاقة بين الدخل القومي والإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة حلوان، ٢٠٠٨، ص ١٢٦.

(2) Abdelfattah, M. N., Road Privatization in Egypt: A Comparative Analysis with Great Britain and Hungary, Plymouth, University of Plymouth, Unpublished Ph.D. Thesis, 1997, p 12.

(3) Ibrahim Lotfi Awad, The phenomenon of stagflation in the Egyptian economy: Analytical study, Op Cit, p. 91,92.

1,787.7	%9.14	١٦٣,٤	%13.20	236	%77.66	1,388.3	1976
2,154	%13.03	٢٨٠,٧	%11.84	255	%75.13	1,618.3	1977
3,517.2	%24.24	٨٥٢,٤	%13.43	472.5	%62.33	2,192.3	1978
3,863.00	%45.76	٣,٢٥٨,٧	%12.36	880	%41.89	2,983	1979
5,935.00	%19.84	١,٤٦٨,٩٧	%18.03	1,335	%62.13	4,600	1980

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي.

<https://www.imf.org/en/Home>.

وباستعراض البيانات الموضحة في الجدول السابق يتضح ما يلي:

(١) زيادة نسبة الاستثمارات المحلية الخاصة بشكل ملحوظ وتصاعدي ابتداءً من عام ١٩٧٥ . ١٩٨٠، حيث ارتفعت الاستثمارات المحلية الخاصة من ٣٠,٤ مليون جنية وبنسبة بلغت ٤,٧١ عام ١٩٧٥ إلى ١,٣٣٥ مليون جنية وبنسبة بلغت ١٨,٠٣ % عام ١٩٨٠، بمعدل زياد بلغت ١٣٠٤,٦ مليون جنية.

(٢) زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية بشكل تصاعدي ابتداءً من العام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٧٩ بشكل كبير، حيث ارتفعت من ٠,٣٥ مليون جنية عام ١٩٧٤ وبنسبة بلغت 0.05% من إجمالي الاستثمارات إلى ٣,٢٥٨,٧ مليون جنية عام ١٩٧٩ وبنسبة بلغت 45.76% من إجمالي الاستثمارات.

(٣) أن الزيادة في حجم الاستثمارات الأجنبية والاستثمارات المحلية الخاصة بسبب تبني الحكومة المصرية سياسات الانفتاح الاقتصادي من خلال إصدارها عدة قوانين تساعد على تطبيق هذه السياسة بهدف تشجيع الاستثمار الخاص والأجنبي للمشاركة في الاقتصاد لدفع عجلة النمو الاقتصادي وتحديث الاقتصاد المصري.

(٤) انخفاض نسبة الاستثمارات العامة خلال الفترة ما بين ١٩٧٤ . ١٩٨٠ بحوالي ٣٣%، فقد انخفضت نسبة مساهمتها من ٩٥,٢٤ عام ١٩٧٤ من إجمالي الاستثمارات إلى ٦٢,١٣ عام ١٩٨٠، ولكن بالرغم من ذلك فقد كانت قيمة الاستثمارات الحكومية تزيد بشكل تصاعدي، ويُمكن تفسير ذلك إلى زيادة الاستثمارات المحلية الخاصة والأجنبية في المقابل بشكل كبير مع زيادة الاستثمارات العامة.

بطبيعة الحال، وبالرغم من هذه ارتفاع حجم الاستثمارات المحلية الخاصة والاستثمارات الأجنبية ابتداءً من عام ١٩٧٥، إلا أن الجزء الأكبر من هذه الاستثمارات كانت توجه نحو النفط

وقطاع البناء والسياحة بدلاً من التوجه إلى قطاعات يمكنها أن تعمل على تحسين إنتاجية الاقتصاد وقدرته التصديرية (١).

وبصرف النظر من هذا التحول في سياسات الاقتصاد المصري وتغليب اقتصاد السوق، إلا أن الدولة ظلت مستمرة في فرض هيمنتها على الاقتصاد من خلال وجود القطاع العام وإدارة السياسات العامة سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر بسبب اعتقادها بأن نظام السوق لا يمكن أن يحقق أهداف النمو بصورة تلقائية لعدم استطاعته على مواجهة عقبات التنمية خاصة البطالة والركود والتضخم بدون تدخل من الدولة، لهذا استمرت سياسة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وإدارتها للاقتصاد القومي بشكل كامل (٢).

وهكذا يلاحظ أن مرحلة الانفتاح الاقتصادي قد شهدت إيجاباً تصاعدياً لمعدل الاستثمار العام والخاص والأجنبي، وبذلك ظهر أول نمط للعلاقة التكاملية بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي والذي عكس قدرًا من التكامل بينهما في الاستثمار، فزيادة الاستثمار العام لم يترتب عليه إزاحة للاستثمار الخاص أو الأجنبي بل انعكست بشكل إيجابي عليهما. ولقد كان من المتوقع أن تؤدي هذه الاستثمارات المرتفعة إلى تمويل العديد من الأنشطة الصناعية المعتمدة على المواد الخام المحلية بهدف تلبية العرض الداخلي وتصدير الفائض للخارج من أجل الحصول على موارد من العمل الصعب، لكن معظم هذه الأهداف لم تتحقق بسبب اعتماد الاقتصاد المصري بشكل كبير على المساعدات والمعونات الأجنبية (٣).

فقد كانت الدولة تعتمد في الفترة ما بين ١٩٧٤ . ١٩٧٧ من مرحلة الانفتاح الاقتصادي على خطط سنوية ولم يكن هناك خطط طويلة الأجل أو متوسطة، إلا أنه بعد ذلك تم اتباع أسلوب التخطيط الخماسي المتحرك، من خلاله يتم سنوياً تعديل الخطة الخمسية عن طريق إسقاط السنة المنقضية وإضافة السنة الجديدة (٤).

(١) د. علي أحمد البلبل . د. محمد مصطفى عمران . د. أيتن فتح الدين، التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي: حالة مصر ١٩٧٤ . ٢٠٠٢، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ٢٠٠٤، ص ١٠.

(٢) أحمد حلمي عبد اللطيف محمد، وظيفة الدولة في الاقتصاد المعاصر "مع دراسة خاصة للتجربة المصرية منذ بداي سياسة التحرر الاقتصادي ١٩٧٤"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨، ص ١٤٥.

(٣) د. محمد عيد حسونة، خطط الإصلاح الاقتصادي ودورها في الحد من الآثار السلبية لثورة ٢٥ يناير "رؤية إسلامية"، مرجع سابق، ص ٣٤٢.

(٤) د. ولاء وجيه محمد دياب، فاعلية الإنفاق العام في تحقيق أهداف التحول الاقتصادي في مصر ١٩٩١ . ٢٠١١، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة بنها، ٢٠١٣، ص ٨٩.

ويُمكن إيجاز الآثار التي ترتبت على تطبيق الدولة لسياسات الانفتاح على الاقتصاد المصري وفقاً لما يلي:^(١)

- (١) ارتفاع نسبة العجز في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٧,٨% عام ١٩٧٤ مقابل ٢٢,٨٨% عام ١٩٨١.
 - (٢) انخفاض نسبة الصادرات المصنعة ونصف المصنعة من ٣٧,٩% عام ١٩٧٤ مقابل ١٤,٥% عام ١٩٨٢.
 - (٣) زيادة نسبة الصادرات من المواد الأولية من ٦١,٩% عام ١٩٧٤ مقابل ٨٥,٥% عام ١٩٨٢.
 - (٤) زيادة الوزن النسبي للواردات من السلع الاستهلاكية من ١٧,٦% عام ١٩٧٤ مقابل ٢٤,٧% عام ١٩٨٢.
 - (٥) زيادة نسبة الدين الخارجي إلى الناتج القومي الإجمالي إلى ٧١,٥% في نهاية عام ١٩٧٩ وهي تمثل أعلى نسبة مديونية في العالم الثالث آنذاك.
 - (٦) زيادة الموارد الأجنبية من ٨٢٩ مليون دولار عام ١٩٧٤ إلى ٧٤٥٣ مليون دولار عام ١٩٧٩.
 - (٧) انخفاض معدلات نمو الإنتاج الزراعي بشكل كبير لتهرب المزارعين من إنتاج الحبوب بسبب قيام الحكومة بشراء المنتجات الزراعية بأسعار تقل عن أسعار السوق^(٢).
 - (٨) ارتفاع نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢٥,٥% عام ١٩٧٤ إلى ٢٧,٢١% عام ١٩٨١.
 - (٩) زيادة معدلات التضخم بالنسبة للرقم القياسي للأسعار من ١٤٧,٢% عام ١٩٧٤ إلى ٢٩٨,٥% عام ١٩٨١^(٣).
- وامتثالاً لما سبق يمكن توضيح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، وفقاً للجدول التالي^(٤).

(١) البنك المركزي المصري - النشرة الاقتصادية، أعداد متفرقة.

(٢) بنت هانسن - سمير رضوان، العمل والعدل الاجتماعي في اقتصاد متغير: مصر في الثمانينيات - دراسة في سوق العمل، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٣، ص ٣١١ - ٣١٤.

(٣) د. علي الجريلي، خمسة وعشرون عاماً: دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧، ص ١٣٩.

(4) Dr. Ezzat Molouk Kenawy, The Economic Development in Egypt During the 1952-2007 Period, Op Cit, p 593.

جدول رقم (١٠)
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد المصري
خلال الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨١)

السنة	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
معدل النمو	٣,٩	٨,٦	٧,٢	٥,٤	٨,١	٨,٢	٧,١	٣,٢

وعلى الرغم من ارتفاع معدلات النمو عقب تطبيق سياسة الباب المفتوح على الاقتصاد المصري وخاصة في السنوات الأولى، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة منها المتمثلة في تمويل العديد من الأنشطة الصناعية المعتمدة على المواد الخام المحلية بهدف تلبية العرض الداخلي وتصدير الفائض للخارج من الأنشطة الصناعية المعتمدة على المواد الخام المحلية^(١).

ثانياً: سياسات الانفتاح الإنتاجي والعودة إلى التخطيط من عام ١٩٨٢ - ١٩٩٠.

ونظراً لما أسفرت عنه سياسات الانفتاح الاقتصادي الاستهلاكي من نتائج لا تتناسب مع الآمال المنشودة منها، لذا حاولت الدولة مع بداية هذه المرحلة محاولة تبني سياسة اقتصادية جديدة مخالفة للسياسة التي كانت قائمة على التدخل الكامل من الدولة وإتباع سياسة التخطيط المركزي وجدولة الديون بهدف تقليص دور القطاع العام عن طريق تحرير حرية السوق وآلياته والاعتماد على القطاع الخاص ليكون مشاركاً أساسياً في العملية التنموية دون التخلي عن دور القطاع العام آنذاك^(٢).

ولهذا فقد أصدرت الدولة القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الخاص بتكوين شركات التوصية بالأسهم والشركات المساهمة والشراكات ذات المسؤولية المحدودة ليحل محل القانون الاستثمار رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٤ والمتضمن السماح لرؤوس الأموال الأجنبية والعربية بتأسيس الشركات المساهمة بحصة تصل إلى ٥١% من رأس مال الشركة المطروح للاكتتاب بدون الرجوع إلى الهيئة العامة لاستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة^(٣).

ونتيجة لذلك، تخلت الدولة عن الأسلوب المتبع في التخطيط الاقتصادي في الفترة ما بين ١٩٧٤ - ١٩٨١ والذي كان يعتمد على خطط مؤقتة ومتحركة، وبدأت الحكومة المصرية العودة

(١) د. محمد مصطفى عمران، أداء ومصادر النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص ٦.

(٢) أحمد حلمي عبد اللطيف محمد، وظيفة الدولة في الاقتصاد المعاصر "مع دراسة خاصة للتجربة المصرية منذ بداي سياسة التحرر الاقتصادي ١٩٧٤"، مرجع سابق، ص ١٤٥.

(٣) محمد محمود الدمرداش، الخصخصة كوسيلة لعلاج الاختلالات الهيكلية لقطاع الأعمال العام، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، ١٩٩٩، ص ٤٣.

إلى التخطيط القومي الشامل، بوضعها الخطة الخمسية الأولى من عام ١٩٨٢ . ١٩٨٦ بعد توقف مثل هذا النوع لفترة طويلة^(١).

بطبيعة الحال، فقد ارتكزت الخطة الخمسية ١٩٨٢ . ١٩٨٦ على مجموعة من المبادئ أهمها ما يلي: (٢)

- (١) زيادة الإنتاج والإنتاجية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة تفوق معدلات زيادة السكان.
 - (٢) زيادة الاعتماد على الذات بتصحيح العجز في ميزان المدفوعات عن طريق ترشيد الواردات الاستهلاكية وزيادة الصادرات خاصة السلعية.
 - (٣) تصحيح أوضاع الاقتراض والاتجاه نحو القروض طويلة الأجل وتوجيهها للاستثمار الإنتاجي مع ترشيد استخدامها.
 - (٤) الاستفادة من الاستثمارات التي نُفذت قبل هذه الخطة ولم تأتِ بثمارها بعد عن طريق استكمال المشروعات وتجديد واحلال الطاقات الإنتاجية الهالكة.
 - (٥) العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية والعربية والحد من التضخم وتقييد أسبابه. ولهذا فقد بدأت الدولة سلسلة من الإصلاحات السياسية تكونت من مرحلتين، فقد تضمنت المرحلة الأولى تدابير لتحقيق الاستقرار تهدف إلى تبسيط نظام سعر الصرف المتعدد وتصحيح اختلال التوازن المالي، وركزت المرحلة الثانية على تحرير التجارة الخارجية والمحلية، وتسهيل ضوابط العمل والاستثمار، وإعادة تنظيم إدارة الشركات العامة. ويعتمد نجاح برنامج التكيف وفقاً لرؤية صندوق النقد الدولي على قدرة الحكومة على تطبيق وصياغة سياسة سعر الفائدة المناسبة موجهة بشكل خاص نحو ثلاثة أهداف: (٣)
 - (١) التأثير على التوازن في محفظة المستثمرين إتجاه حيازة العملة المحلية.
 - (٢) تشجيع استثمار تحويلات العاملين في الخارج في أصول مالية مقومة بالعملة المحلية.
 - (٣) تشجيع الاستثمار بكفاءة.
- ويمكن توضيح الاستثمار العام والاستثمار المحلي الخاص والاستثمار الأجنبي خلال مرحلة الانفتاح الاقتصادي الإنتاجي المصري وفقاً للجدول التالي.

(١) د. صلاح الدين فهمي محمود، أثر الإنفاق الاستثماري على التنمية الاقتصادية، مصر المعاصرة، ع ٤٠٩ . ٤١٠، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٩٤.

(٢) د. طلعت الدمرداش إبراهيم، التخطيط الاقتصادي في إطار آليات السوق، مرجع سابق، ص ٢٦٣ . ٢٦٤.

(٣) د. ولاء وجيه محمد دياب، فاعلية الإنفاق العام في تحقيق أهداف التحول الاقتصادي في مصر ١٩٩١ . ٢٠١١، مرجع سابق، ص ٩٢.

جدول رقم (١١)

الاستثمار العام والاستثمار المحلي الخاص والاستثمار الأجنبي في مصر
خلال الفترة (١٩٨٢ - ١٩٩١) (بالمليون جنية)

إجمالي الاستثمار	الاستثمار الأجنبي		الاستثمار المحلي الخاص		الاستثمار العام		السنوات
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
7,073.54	%11.12	٧٨٦,٥٤	%26.76	1,893	%62.12	4,394	1982
9,687.81	%13.55	١٣١٢,٨١	%34.64	3,356	%51.81	5,019	1983
11,208.72	%17.43	١٩٥٣,٥٢	%33.34	3,737	%49.23	5,518.2	1984
13,893	%22.71	٣١٥٤,٩	%30.19	4,194	%47.10	6,544.1	1985
16,382.7	%19.91	٣٢٦١,٧	%29.67	4,860	%50.43	8,261.0	1986
17,262.3	%14.71	٢٥٣٩,١	%33.01	5,699	%52.28	9,024.2	1987
24,210.55	%13.17	٣١٨٨,٢٥	%30.98	7,500	%55.85	13,522.3	1988
27,347.3	%12.25	٣٣٤٩,٥	%45.75	12,511	%42.00	11,486.8	1989
28,873.7	%8.49	٢٤٥١,٥	%41.22	11,901	%50.29	14,521.2	1990
31,293.4	%2.70	٨٤٤,١	%33.22	10,396	%64.08	20,053.3	1991

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي.

<https://www.imf.org/en/Home>.

يتضح من الجدول السابق أن قيمة الاستثمارات المحلية خاصة والاستثمارات الأجنبية ارتفعت بشكل ملحوظ مع بداية سياسة الانفتاح الاقتصادي الاستهلاكي حتى نهاية عام ١٩٨٩، إلا أنه بالرغم من ارتفاع قيمة الاستثمارات المحلية الخاصة والاستثمارات الأجنبية، إلا أن هذه الاستثمارات كانت موجهة إلى القطاعات الخدمية، بدلاً من الصناعات التحويلية^(١)، مما أدى إلى عدم قدرة المشروعات المنفذة خدمة قضية التنمية، وتحقيق الأهداف الأساسية لسياسة الانفتاح الاقتصادي^(٢).

فضلاً عن ذلك، فقد تزايدت نسبة الاستثمارات العامة بشكل ملحوظ مع بداية عام ١٩٨٥ مقارنة بما كانت عليه خلال عام ١٩٨٣ وعام ١٩٨٤، وذلك بسبب توسع الدولة في الدور

(1) Ibrahim Lotfi Awad, The phenomenon of stagflation in the Egyptian economy: Analytical study, Op Cit, p. 105 – 106.

(٢) د. محمد عزت محمد علوان، مستقبل مصر الاقتصادي، المؤتمر السنوي العشرون: الإنتاج الوطني ومستقبل مصر الاقتصادي، جماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا، ١٩٨٤، ص ٢٧٨ - ٢٧٩.

الاجتماعي، فقد زادت نسبة الدعم والنفقات الاجتماعية من ٣٦% عام ١٩٨١ إلى ٤٠% عام ١٩٨٥، بالإضافة إلى محاولة تنفيذ الخطة الخمسية الثانية^(١)، ورغم ذلك فإن هذا التزايد في الاستثمارات العامة كان لا يتناسب مع عائدتها مما أدى إلى لجوء شركات القطاع العام للاقتراض بكثافة من البنوك المحلية لسد العجز في ميزانياتها.

وبالرغم من أن الحكومة في هذه المرحلة طرحت شعار تصحيح الانفتاح الاقتصادي بتحويله من انفتاح استهلاكي إلى انفتاح إنتاجي، إلا أن جميع الإجراءات والسياسات التي تبنتها من بداية ١٩٨١ لم تُحقق هذا الهدف، وبدلاً من ذلك كانت المشكلات الاقتصادية تميل إلى أن تُصبح أكثر تشابكاً وتفاقماً حتى أوشكت لحدوث أزمة اقتصادية حقيقية تمثلت في اختلالات هيكلية خارجية وداخلية، حيث تفاعلت أسبابها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فزادت آثارها السلبية عمقاً واتساعاً^(٢).

فمع الانخفاض الشديد في عائدات الدولة من النقد الأجنبي، خاصة مع انهيار أسعار البترول عام ١٩٨٦، أصبح الوضع الاقتصادي المصري في مأزق شديد بسبب الانخفاض الحاد في موارد النقد الأجنبي، بالإضافة إلى أن حجم الدين الخارجي قد وضع مصر في قائمة أكثر البلدان مديونية على مستوى العالم، إذ أن نسبة خدمة الديون للنتاج المحلي كانت الأعلى بين جميع البلدان النامية^(٣).

فقد اتضح بحلول عام ١٩٨٦ أن الانتعاش الناجم من الاقتصاد الريعي لم يُعد قابلاً للاستمرار، خاصة مع الآثار المترامنة لانهيار أسعار النفط والكساد العالمي، مما أدى إلى انخفاض حاد في العائدات من رسوم قناة السويس والنفط وتحويلات العاملين، وانعكاساً لهذه الضغوطات فقد اتسعت الاختلالات الاقتصادية الكلية وباتت الحكومة تواجه صعوبات مالية جديدة^(٤).

ولهذا فقد نتج عن تطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادي عدداً من التناقضات والاختلالات الاقتصادية كان من أهمها ما يلي:

(١) أحمد حلمي عبد اللطيف محمد، وظيفة الدولة في الاقتصاد المعاصر "مع دراسة خاصة للتجربة المصرية منذ بداي سياسة التحرر الاقتصادي ١٩٧٤"، مرجع سابق، ص ١٤٦.

(٢) عبدالفتاح عبدالرحمن عبدالمجيد . طارق مصطفى غلوش، مدى إمكانية تطبيق منحنى آرمي على الاقتصاد المصري في الفترة من ١٩٥٢ . ٢٠١٦، مرجع سابق، ص ١٨٣.

(٣) د. محمد مصطفى عمران، أداء ومصادر النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص ٧.

(٤) د. علي أحمد البليل . د. محمد مصطفى عمران . د. أيمن فتح الدين، التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي: حالة مصر ١٩٧٤ . ٢٠٠٢، مرجع سابق، ص ١٠.

(١) تراجع نصيب القطاعات السلعية من الاستثمار من ٦٠،٤% عام ١٩٨٠ إلى ٤٧،٦ عام ١٩٩١^(١).

(٢) بلغ إجمالي الدين الخارجي عام ١٩٩١ إلى حوالي ٥٠ مليار دولار ليُغطي ١٥١% من نسبة الناتج المحلي الإجمالي.

(٣) بلغ مُعدل الفائدة الحقيقية -٦% عام ١٩٩١، وارتفع مُعدل البطالة إلى ١٤،٧% عام ١٩٨٦^(٢).

(٤) ارتفع مُعدل التضخم من ١٦،٠٧% عام ١٩٨٣ إلى ١٩،٧% عام ١٩٩١^(٣).
وامتثالاً لما سبق يمكن توضيح مُعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، وفقاً للجدول السابق^(٤).

جدول رقم (١٢)

مُعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد المصري

خلال الفترة (١٩٨٢ - ١٩٩١)

السنة	١٩٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١
مُعدل النمو	٦،١	٦،٤	٦	١٢،١	٩،١	٦،٤	٥،٤	٥	٤،٧	١،١

وعلى الرغم من ارتفاع مُعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه لم ينجح خلال هذه الخطة الخمسية في وقف امتداد الأزمة، إذ أن عبء الدين الخارجي بلغ ٣٢،٥ مليار دولار في عام ١٩٨٦، بالإضافة إلى العجز المزمن في الميزانية وارتفاع عجز ميزان المدفوعات الخارجي والتباطؤ المستمر في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، في نفس الوقت الذي تم فيه الانتقال إلى تنفيذ الخطة الخمسية.

ولهذا يرى الباحث أن التنمية الاقتصادية خلال الثمانينيات كانت أقل موثابة من تلك التي حدثت خلال السبعينيات، وكشفت عن المشكلات الاقتصادية والمالية التي كان من السهل

(1) Ibrahim Lotfi Awad, The phenomenon of stagflation in the Egyptian economy: Analytical study, Op Cit, p. 105.

(٢) د. محمد عيد حسونة، خطط الإصلاح الاقتصادي ودورها في الحد من الآثار السلبية لثورة ٢٥ يناير "رؤية إسلامية"، مرجع سابق، ص ٣٤٥.

(٣) د. ولاء وجيه محمد دياب، فاعلية الإنفاق العام في تحقيق أهداف التحول الاقتصادي في مصر ١٩٩١ - ٢٠١١، مرجع سابق، ص ٩٣.

(4) Dr. Ezzat Molouk Kenawy, The Economic Development in Egypt During the 1952-2007 Period, Op Cit, p 594.

إخفاؤها خلال الفترة السابقة، بالإضافة إلى انعكاس الاستثمارات العامة بشكل إيجابي خلال هذه المرحلة على الاستثمارات المحلية والاستثمارات الأجنبية.

المطلب الثاني

الاقتصاد الصيني بين الانفتاح والانغلاق

أولاً: سياسات الإصلاح الريفي والزراعي للفترة ما بين ١٩٧٩ . ١٩٨٤ .

بحلول عام ١٩٧٨ تم إنتاج ما يقارب من ثلاث أرباع الإنتاج الصناعي من قبل الشركات المملوكة للدولة الخاضعة للرقابة المركزية وفقاً لأهداف الإنتاج المُخطط لها مركزياً، حيث منعت الشركات الأجنبية والشركات الخاصة من الاستثمار، ولقد كان الهدف من ذلك هو جعل الاقتصاد الصيني مكتفياً ذاتياً نسبياً، واقتصرت التجارة الخارجية على الحصول فقط على السلع التي لا يُمكن الحصول عليها في الصين.

لذلك أدت سياسات الحكومة الصينية إلى ركود نسبي للاقتصاد، وتسببت في إحداث تشوهات واسعة النطاق في الاقتصاد، مما جعل الشعب الصيني يعيش عند مستويات أقل بكثير من تلك الموجودة في البلدان النامية الأخرى، لذا قررت الحكومة الصينية في عام ١٩٧٨ قطع سياساتها الاقتصادية على النمط السوفيتي من خلال الإصلاح التدريجي للاقتصاد وفقاً لمبادئ السوق الحرة وفتح التجارة والاستثمار مع الغرب، على أمل أن هذا من شأنه زيادة النمو الاقتصادي بشكل كبير ورفع مستويات المعيشة^(١).

ولقد وضع عدداً من المختصين الغربيين عدداً من الأسباب التي دفعت الحكومة الصينية إلى تغيير نهجها والتحول إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي فيما يلي: (٢)

١. انخفاض كفاءة الاستثمار بسبب وجود مُعدل مرتفع للاستثمار الإنشائي غير المنتج في قطاع الدفاع، ونظام التخطيط المفروض من أعلى بشكل ديموقراطي، وتخلف التكنولوجيا.

٢. الفساد الإداري والبطالة المقنعة وعدم كفاءة الأطر الحزبية وتصدع الثقة بينها وبين المواطنين وتعرض الاستثمارات لتقلبات عديدة ومستمرة بسبب التقلبات السياسية.

٣. انخفاض الفائض الزراعي وتراجع المنتجات الزراعية القابلة للتسويق في ظل نظام الكوميونات الزراعية.

٤. وجود عقبات في هيكل القطاع الصناعي بالإضافة لتراكم الاختلالات الهيكلية فيه بسبب منح أولوية مبالغ فيها للسلع الرأسمالية.

(1) Wayne M. Morrison, China's Economic Conditions, Congressional Research Service, June 24, 2011, p 2.

(٢) قتيبة محمد صالح، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في الاقتصاد الصيني، مرجع سابق، ص ٧٥.

٥. وجود فارق كبير في الدخل ما بين المدن والريف لصالح المدن والذي ترك حوالي مائة مليون مزارع تحت خط الفقر.

٦. الخوف من معارضة المواطنين للحزب الشيوعي الصيني في الداخل فقد أدرك "دنغ سياو بينج" أن الصين لن تتجح في تحقيق تنميتها الاقتصادية بسبب سياساتها الانغلاقية، وإصرارها على تبني أسلوب إدارة الاقتصاد الموجهة مركزياً، وإهمال اقتصاد السوق وآلياته^(١)، لذلك بدأت الاصلاحات مع قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في ديسمبر عام ١٩٧٨ للتحويل من النضال الطبقي إلى البناء الاقتصادي وتطبيق الانفتاح الاقتصادي على الخارج، دون الخروج عن الأطر الاشتراكية الأساسية^(٢)، وعليه اتخذ في هذا المجال الخطوات التالية: (٣)

١. الانفتاح على العالم الخارجي يُعد ركناً أساسياً لسياسته الخارجية.
 ٢. جذب التكنولوجيا المتقدمة ورؤوس الأموال.
 ٣. تشجيع مؤسسات الدولة في المشاركة في المنافسة بالأسواق العالمية.
 ٤. تعميق وتعزيز الإصلاح الداخلي.
 ٥. دراسة التجارب الناجحة في الادارة الاقتصادية والتخطيط في الدول الأجنبية.
- فقد كان الهدف من هذا التحول يتمثل في مضاعفة الإنتاج الزراعي والصناعي بحلول عام ٢٠٠٠، حيث كان هناك مكونان رئيسيان لهذه الاستراتيجية وذلك على النحو التالي: (٤)
١. الاستيراد الكامل للتكنولوجيا والصناعة بهدف التغلب السريع على التخلف التكنولوجي الصيني.
 ٢. إعادة بناء الاقتصاد الداخلي تدريجياً بهدف تقليص سيطرة الدولة على الاستثمار والإنتاج واستبدالها بقوة السوق بغرض جعل الاقتصاد تنافسياً.
- ويمكن توضيح الاستثمار العام والاستثمار المحلي الخاص والاستثمار الأجنبي في الصين للفترة ما بين ١٩٧٨ . ١٩٨٤ وفقاً للجدول التالي.

(١) وفاء جعفر المهداوي . أحمد جاسم محمد، الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق سياسات ومؤشرات، مرجع سابق، ص ١٨٤.

(2) Toshiki Kanamori, Zhijun Zhao, Private Sector Development in the People's Republic of China, Asian Development Bank Institute, September 2004, p 8.

(٣) عبد الحسن الحسيني، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة، لبنان، بيروت، الدار العالمية للعلوم، ٢٠٠٨ ص ٣١٩.

(٤) شارلي هور، الصين ثورة من؟، مركز الدراسات الاشتراكية، مصر، ١٩٩٥، ص ٢١.

جدول رقم (١٣)

الاستثمار العام والاستثمار المحلي الخاص والاستثمار الأجنبي في الصين

خلال الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨٤) (بالمليار دولار)

إجمالي الاستثمار	الاستثمار الأجنبي		الاستثمار المحلي الخاص		الاستثمار العام		السنوات
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
187.60	—	—	%١٥,٧٠	29.45	%84.30	158.15	1978
194.91	%0.00	٠,٠٠٠٠٨	%١٥,٧٠	30.60	%٨٤,٣٠	164.31	1979
221.07	%0.03	٠,٠٥٧	%١٥,٧٠	34.71	%٨٤,٢٨	186.36	1980
218.24	%0.12	٠,٢٧	%١٥,٦٨	34.26	%٨٤,٢٠	183.97	1981
241.28	%0.18	٠,٤٣	%١٥,٦٧	37.88	%٨٤,١٥	203.40	1982
264.76	%0.24	٠,٦٤	%١٥,٦٦	41.57	%٨٤,١٠	223.19	1983
300.23	%0.43	١,٣	%١٥,٦٣	47.14	%٨٣,٩٤	253.09	1984

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي.

<https://www.imf.org/external/np/fad/publicinvestment/data/data122216.xlsx>.

يتضح من خلال الجدول السابق زيادة قيمة الاستثمارات الخاصة بشكل ملحوظ مع بداية عام ١٩٨٢ مقارنة بما كان عليه في الفترة ما بين ١٩٧٨ - ١٩٨١، بسبب إقرار الحزب الشيوعي في ديسمبر عام ١٩٨٢ بالأخذ بآليات اقتصاد السوق بجانب أسلوب التخطيط المركزي وتطبيق بعض المبادئ الرأسمالية، مما أدى إلى ارتفاع قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى الصين إلى ١٣٦٢ مليون دولار كمتوسط سنوي للفترة ما بين ١٩٨٢ - ١٩٨٧^(١).

من ناحية أخرى، فتحت الحكومة الصينية الأبواب للاستثمارات الأجنبية بعد أن أعيدت العلاقات الدبلوماسية بين الصين والولايات المتحدة في عام ١٩٧٩، وتدفقت الأموال على الصين من قبل المستثمرين الذين كانوا يتوقون للاستفادة من العمالة الرخيصة والإيجارات المنخفضة في الصين بشكل تصاعدي ابتداءً من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٨٤، حيث ارتفعت من ٨٠ ألف دولار في عام ١٩٧٩ إلى ١,٣ مليار دولار عام ١٩٨٤، ومن ثم فإن عام ١٩٧٩ يعتبر بداية للاستثمار الأجنبية في الصين.

(١) نبيل جعفر عبد الرضا، الاقتصاد الصيني بين الإنغلاق والانفتاح، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد

مج ٤، ع ١٤، ٢٠٠٤، ص ٤٥ - ٤٦.

بالإضافة إلى ذلك، يلاحظ زيادة قيمة الاستثمارات العامة بشكل ملحوظ خاصة مع بداية عام ١٩٨٢ فقد ارتفعت من ١٨٤ مليار دولار عام ١٩٨٢ إلى نحو ٢٣٥ مليار دولار عام ١٩٨٤، بمعدل زيادة بلغ ٥١ مليار دولار، وتعود هذه الزيادة في قيمة الاستثمارات الحكومية لتحقيق الأهداف الاقتصادية التي وضعتها الحكومة الصينية خلال الخطة الخمسية السادسة، بالإضافة إلى زيادة النفقات نتيجة تنفيذ سياسات الإصلاح والانفتاح الاقتصادي.

بطبيعة الحال، فقد ركزت المرحلة الأولى من الإصلاحات على الريف الصيني بهدف تطوير القطاع الزراعي باعتباره العمود الفقري لبنية الاقتصاد الصيني، وإقامة المناطق الاقتصادية خاصة في الساحل الجنوبي للصين وذلك بهدف إنعاش الاقتصاد الصيني الراكد والعمل على النهوض به ورفع مستوى معيشة المواطنين، لذلك بدأت الحكومة الصينية بالتركيز على الإصلاح التدريجي لمجالات محدودة، والتركيز على اختيار قطاع رائد يُمكن بواسطته الانتقال بالإصلاح إلى القطاعات الراكدة الأخرى، وقد تمثل القطاع الرائد في هذه المرحلة في القطاع الزراعي^(١).

لذلك فإن أهم الأسباب التي دفعت الحكومة الصينية إلى إصلاح القطاع الزراعي كخطوة أولى في عملية الإصلاح يُمكن توضيحها فيما يلي: (٢)

(١) توسع نطاق تأثير القطاع الزراعي على الاقتصاد لكبر حجمه من حيث مساهمته في ثلث الإنتاج.

(٢) زيادة عدد العاملين في القطاع الزراعي حيث يُمثل بمفرده ثلثي قوة العمل الصينية.

(٣) تدهور القطاع الزراعي بشكل كبير في المراحل السابقة، مما أدى إلى وصول إنتاجية العمال فيه إلى نقطة الكفاف.

لهذا فلقد انطلقت هذه الإصلاحات بإلغاء نظام الكوميونات الزراعية واستبداله بنظام المسؤولية التعاقدية، والذي بموجبه يتم تأجير الأراضي للفلاحين عن طريق مبدأ المقابولة، وتحول نظام الزراعة من نشاط جماعي إلى نشاط فردي، لذلك عملت الدولة على إطلاق المبادرة الفردية عن طريق ربط العوائد مباشرة بالكفاءة والإنتاج، وتخفيض أسعار المنتجات، وإلغاء التسعير الإداري لها، مع المحافظة على وجود الدولة بتأجير الأراضي بدلاً من امتلاكها، حيث تحتفظ بالملكية^(٣) وفق فلسفة الاقتصاد السلعي المخطط^(١).

(١) د. رزقين عبود، قراءات في التجربة التنموية الصينية: أسرار النجاح ودروس مستفادة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، جامعة العربي بن مهيدي، ع ١، ٢٠١٤، ص ٥٠.

(٢) شايد جاويد بركي، الإصلاح والنمو في الصين، مجلة التمويل والتنمية، ع ٤، ١٩٨٨، ص ٤٨.

(٣) بلال خميس درويش أبو جرادة، السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأقصى ١٩٤٩ - ٢٠٠٠، رسالة ماجستير، جامعة الأردن، كلية الدراسات العليا، ٢٠٠٣، ص ٤٨.

وقد كانت النتائج الأولية للإصلاحات في المجال الزراعي في الريف مشجعة، من حيث ارتفاع أعداد المزارعين المنضمين لنظام المسؤولية التعاقدية، وزيادة نسبة الأراضي الزراعية الموزعة على العائلات من ١% عام ١٩٧٩ إلى ٢٠% عام ١٩٨٠، ثم ارتفع مرة أخرى عام ١٩٨٢ بنسبة ٤٥% لتصل إلى ٩٩% عام ١٩٨٤، الأمر الذي دفع الدولة إلى إلغاء نظام الكوميونات الزراعية نهائياً عام ١٩٨٣.

ولهذا ارتفع نسبة النمو الزراعي من ٣,٩% في السبعينيات إلى ٥,٢% خلال الفترة ١٩٨١ . ١٩٨٤، مما أدى إلى تحسن دخول الفلاحين بنسبة ١٧% سنوياً خلال الفترة ١٩٧٨ . ١٩٨٤، وبلغت الأسواق الكبيرة التي يُديرها المزارعين إلى ١٣٠٠ سوق، وارتفع عدد العاملين فيه من ٢٩ مليون عام ١٩٧٩ إلى ١٦٩ مليون عام ٢٠٠٠^(٢).

كما شهد القطاع الزراعي تطوراً كبيراً في مجال ملكية الأرض الزراعية للفترة ما بين ١٩٧٩ . ١٩٨٤، من حيث السماح بتملك الأرض المتعاقد عليها بعد مرور ١٥ عاماً، وإمكانية نقل ملكية الأرض المتعاقد عليها من أسر إلى أخرى، والسماح بالملكية الفردية للأرض الزراعية، الأمر الذي أدى تحفيز المزارعين على زيادة الإنتاج والعمل بشكل أفضل^(٣).

وبالنسبة لقطاع الصناعة فقد كان الإصلاح أكثر صعوبة، من حيث تقسيم الشركات المملوكة للدولة إلى وحدات إنتاجية صغيرة، ومن حيث رفع الكفاءة الاقتصادية للمنشأة الصناعية، فلا يُعتمد فقط على نظام الحوافز داخل المؤسسة، ولكن أيضاً على ظروف العرض والأسعار والمدخلات وشروط الطلب، لذلك هدفت الإجراءات المتخذة في القطاع الصناعي إلى تحسين النظام القائم، وإعادة العمل بمبدأ الربحية كمعيار لإدارة المنشآت والمكافآت الإنتاجية للموظفين^(٤).

(١) أتخذ هذا المفهوم شعاراً لفترة الإصلاحات ما بين ١٩٨٤ . ١٩٩٢، وهو يُشير إلى الاقتصاد الذي تقوم فيه آليات السوق بدور مكمل في ظل التخطيط المركزي.

(٢) عبدالرحمن بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، مرجع سابق، ص ١٣٠.

(٣) محمد صالح جسام الدليمي، التجربة التنموية للاقتصاد الصيني وآفاقها المستقبلية، جامعة الأنبار كلية الإدارة والاقتصاد، مج ٦، ع ١٢، ٢٠١٤، ص ٢٨٩.

(٤) فرانسواز لوموان "Francoise Lemoine" ترجمة د. صباح ممدوح كعدان، الاقتصاد الصيني مرجع سابق، ص ٢١.

وبطبيعة الحال، فإن عملية إصلاح القطاع الصناعي التي اتبعتها الحكومة الصينية قد اتخذت عدة خطوات وفقاً لما يلي: (١)

- ١) العمل بمبدأ نظام الحوافز الفردية بدلاً من نظام المساواة الصارم.
- ٢) السماح للمنشآت الصناعية بالاحتفاظ بمخصصات الإهلاك.
- ٣) السماح بالاحتفاظ بجزء من أرباح المنشأة بهدف المساهمة في التنمية وتقديم المزيد من الخدمات للعاملين.
- ٤) ربط الحوافز والأجور بالأداء الاقتصادي للعاملين وتعزيز العلاقة بين الإنتاجية والأجور.
- ٥) اتخاذ عدة خطوات تدريجية للحد من تخفيف خطورة التخطيط المركزي في المنشآت الصناعية الحكومية.

ولقد شملت الإصلاحات مجالات أخرى منها الانفتاح على العالم الخارجي على الرغم من أنها لم تكن على نفس مستوى الإصلاحات التي حدثت في القطاع الزراعي، فقد ارتكزت سياسة الانفتاح الاقتصادي في الصين على إقامة مناطق اقتصادية خاصة في الأقاليم الساحلية، وبدأت الصين في إنشاء أربع مناطق اقتصادية مفتوحة عام ١٩٧٩، بهدف استيراد منتجات التكنولوجيا إلى الصين، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وزيادة الصادرات، لذلك كانت هذه المناطق خالية نسبياً من التدخلات ومن الأنظمة البيروقراطية التي تُعيق النمو الاقتصادي (٢).

لذلك تميزت هذه المناطق الاقتصادية المفتوحة بميزتين رئيسيتين عن باقي المناطق الاقتصادية الأخرى وذلك على النحو التالي: (٣)

- ١) تمتع هذه المناطق الصناعية بقدر كبير من الاستقلال الإداري في سياسات الاستثمار والضرائب والتسعير وسياسات التوظيف والإسكان وإدارة الأراضي وأصبحت قرارات الاستثمار تتحدد محلياً وليس مركزياً.
- ٢) تقدم المناطق الاقتصادية الخاصة العديد من الحوافز الاقتصادية للمستثمرين على خلاف المناطق الأخرى مثل الإعفاءات الضريبية خاصة للمؤسسات الممولة من الخارج وخفض الضرائب على عائدات الشركات.

(١) د. فاخر عبد الستار حيدر، الإصلاحات الاقتصادية في الصين، معهد التخطيط القومي، مج ٨، ع ١، ٢٠٠٠، ص ٦٢.

(٢) محمد عطية محمد ربحان، التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية، مرجع سابق، ص ٦٥.

(3) ARVIND PANAGARIYA, what can we learn from China's export strategy, Finance and Development, June 1995, p 32.

ثانياً: سياسات الإصلاح في المدن والصناعة للفترة ما بين ١٩٨٥ - ١٩٨٨.

نظراً لما أسفرت عنه الإصلاحات الأولية في القطاع الزراعي في الريف من آثار إيجابية على الاقتصاد الصيني، لهذا سعت السلطات الصينية إلى تبني مجموعه واسعة من الإجراءات لفرض إصلاحات على القطاع الصناعي، والتخفيف من حدة التخطيط المركزي فيه، وقد تضمنت بعض الإجراءات منها ما يلي: (١)

- (١) منح المنشآت الصناعية المزيد من الاستقلالية في تحديد الاستخدام والإنتاج.
 - (٢) البدء بالعمل بنظام الضرائب الخاصة بالمنشآت والسماح لها بالاحتفاظ بجزء من الأرباح بدلاً من تحويلها بالكامل إلى الميزانية العامة للدولة.
 - (٣) إصلاح نظام الاستثمار بهدف تشجيع الاقتراض من الجهاز المصرفي لتمويل المشاريع بدلاً من الاعتماد على الدولة.
 - (٤) تعديل نظام تقسيم العوائد بين السلطة المركزية والحكومات الإقليمية بحيث يسمح للثانية بالاحتفاظ بجزء أكبر من الأرباح.
 - (٥) إقامة ١٤ مدينة على الساحل الشرقي وفتحها أمام الاستثمار الأجنبي وتشجيع نقل المعرفة العلمية والتكنولوجيا لها.
 - (٦) وبحلول عام ١٩٨٤ تم فصل الملكية عن إدارة الإنتاج مع استبعاد الخصخصة لاعتبارات أيديولوجية.
- ولهذا فيمكن توضيح الاستثمار العام والاستثمار المحلي الخاص والاستثمار الأجنبي في الصين خلال الفترة ما بين ١٩٨٥ - ١٩٨٨ وفقاً للجدول التالي.

جدول رقم (١٤)

الاستثمار العام والاستثمار المحلي الخاص والاستثمار الأجنبي في الصين

خلال الفترة (١٩٨٥ - ١٩٨٨) (بالمليار دولار)

إجمالي الاستثمار	الاستثمار الأجنبي		الاستثمار المحلي الخاص		الاستثمار العام		السنوات
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
356.13	%0.47	١,٦٦	%15.63	55.65	%83.91	298.82	1985
386.87	%0.49	١,٨٨	%14.67	56.74	%84.85	328.25	1986
416.49	%0.55	٢,٣١	%14.83	61.78	%84.61	352.40	1987

(1) Michael W. Bell, Hoe Ee Khor, and Kalpana Kochhar with Jun Ma, Simon N'guiamba, and Rajiv Lall, China at the Threshold of a Market Economy, International Monetary Fund Occasional Paper, 1993

471.18	%0.68	٣,٢	%15.32	72.19	%84.00	395.79	1988
--------	-------	-----	--------	-------	--------	--------	------

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي.

<https://www.imf.org/external/np/fad/publicinvestment/data/data122216.xlsx>.

وباستعراض البيانات الموضحة في الجدول السابق أعلاه يتضح زيادة قيمة الاستثمارات العامة خلال الفترة ما بين ١٩٨٥ . ١٩٨٨ ١٩٨٦ مقارنة بما كان عليه خلال السنوات اللاحقة، نتيجة زيادة قيمة الاستثمارات العامة بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة بسبب زيادة النفقات نتيجة تنفيذ سياسات الإصلاح والانفتاح الاقتصادي على القطاع الصناعي، مما أدى إلى انخفاض نسبة الاستثمارات الخاصة.

من ناحية أخرى، فقد ارتفعت نسبة الاستثمارات المحلية الخاصة خلال الفترة ما بين ١٩٨٥ . ١٩٨٧، ولكن بشكل ضئيل، إلا أنه مع حلول ١٩٨٨ ارتفعت نسبة الاستثمارات المحلية الخاصة بشكل أكبر مما كان عليه في السنوات السابقة بسبب تشجيع الحكومة الصينية للقطاع الخاص للمساهمة في التنمية الاقتصادية، وهو ما أدى إلى زيادة نسبة الاستثمارات الخاصة خلال هذا العام.

بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت قيمة الاستثمارات الأجنبية بشكل تصاعدي خلال الفترة ما بين ١٩٨٥ . ١٩٨٨ ولكن بشكل ضئيل جداً مقارنة بإجمالي الاستثمارات في الاقتصاد الصيني، حيث ارتفعت من ١,٦٦ عام ١٩٨٥ بنسبة بلغت ٠,٤٧% إلى ٣,٢ مليار بنسبة بلغت ٠,٦٨% من إجمالي الاستثمارات.

بطبيعة الحال، فقد ركزت هذه المرحلة على إصلاحين مهمين عقب التحول من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي وفق المنهج التدريجي، حيث يتعلق الأول بإصلاح نظام الملكية في الشركات الصناعية وأساليب إدارتها، ويتعلق الثاني بنقل عملية الإصلاح الاقتصادي من الريف إلى المدن عام ١٩٨٤^(١).

لذلك وفي إطار إصلاح ملكية الشركات الصناعية جاء الاتجاه التدريجي لتحويل الشركات العامة إلى شركات تسير وفقاً لآليات السوق من خلال اتجاهين:^(٢)

(١) بوسطارة رضوان، دور العامل الاقتصادي في توجيه السياسة الخارجية الإقليمية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، ٢٠١٧، ص ١٨.

(٢) وفاء جعفر المهراوي . أحمد جاسم محمد، الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق سياسات ومؤشرات، المرجع السابق، ص ١٨٨.

(١) اعتماد أسلوب الشركات المساهمة عن طريق نقل جزء مهم من ملكية الشركات العامة إلى مديري وموظفي هذه الشركات، مما قد يُزيد من الإنتاجية، أو روح المبادرة وفق مبدأ تحقيق أعلى الأرباح.

(٢) اعتماد مبدأ الأسلوب التجريبي باختيار مشاريع مُحددة لغرض تطبيق جميع صيغ الأسلوب التدريجي عليها، وفي حال نجاحها يتم تعميم هذه النجاحات لتمتد إلى مشاريع أخرى حتى اكتمال عملية التحول وبالتالي يتم الوصول إلى التوجه الشامل، ولكن بأسلوب تدريجي.

لهذا اتجهت الحكومة الصينية إلى تغيير نظام الملكية الأحادي، الذي يقوم على الملكية العامة إلى شكل جديد من نظام الملكية يقوم على تعدد أشكال الملكية، فهناك ملكية فردية وجماعية بالإضافة إلى الملكية العامة، كما طورت الحكومة الصينية شكل جديد يُعد حل وسط ما بين الملكية العامة والملكية الخاصة تحت مُسمى المؤسسات العاملة، وقد حققت هذه المؤسسات الجديدة نتائج إيجابية مهمة، فقد بلغت حصتها من الناتج المحلي الإجمالي ١٣% عام ١٩٨٥^(١).

كما تبنت الحكومة الصينية عام ١٩٨٧ قانون " إفلاس المؤسسات الحكومية" والذي نص على منح المؤسسات الشخصية الاعتبارية المستقلة، وتحملها مسؤولية نتائج أنشطتها، وهو الإجراء الذي خفف عن كاهل الدولة أعباء تمويل ودعم المؤسسات الخاسرة، لهذا لم يتبق في السوق إلا المؤسسات الحكومية التي استطاعت أن تعمل وفقاً لمعيار الربح محققة نمواً مطرداً لتصبح بذلك شركات عملاقة لها استثمارات متعددة^(٢).

بالإضافة إلى ذلك، فقد تضمن الإصلاح الاقتصادي في الصين تشجيع الاستثمارات الأجنبية المشتركة داخل الصين من خلال تشجيع المشاريع الخاصة بالسماح لها رسمياً بتأسيس الشركات الخاصة في عام ١٩٨٤، لذا ارتفعت أعدادها من ٢,٤ مليون شركة خدمية وصناعية خاصة إلى ٤,١٠ مليون شركة خلال عام واحدة، ثم انتقل العدد إلى ٤,١٣ مليون شركة في عام ١٩٨٦^(٣).

بالإضافة إلى ما تضمنته هذه المرحلة من مواصلة السير في سياسات الإصلاحات الأولية والزراعية، فبحلول عام ١٩٨٥ بدأ التحول من التركيز على تخطيط الدولة إلى قوى السوق

(١) قتيبة محمد صالح، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في الاقتصاد الصيني، مرجع سابق، ص ٨٨.

(٢) بلال خميس درويش أبو جرادة، السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأقصى ١٩٤٩ - ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص ٤٨،٤٩.

(٣) عبدالرحمن بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، مرجع سابق، ص ١٣٢.

العرض والطلب حيث تم إلغاء حصص الشراء للمحاصيل الزراعية عدا القطن والحبوب وتم تعويم أسعار المحاصيل الزراعية الأخرى في السوق الحرة^(١).

أما بالنسبة لمجال التجارة الخارجية فقد قامت الحكومة الصينية خلال هذه المرحلة باتخاذ مجموعة من الإجراءات بغرض تحريره وذلك على النحو التالي:^(٢)

- (١) التقليل بشكل حاد من دور مخطط التصدير الإلزامي من خلال سلسلة من الخطوات.
- (٢) إزالة احتكار الدولة لشركات التجارة الخارجية، وبالتالي لا يكون نظام التجارة الخارجية مركزياً.
- (٣) تطبيق اللامركزية لسعر الصرف وتوفير النقد الأجنبي اللازم لعمليات الاستيراد.
- (٤) إجراء سلسلة من السياسات التي تم تنفيذها عام ١٩٨٨ قد تكون ساهمت في زيادة دخل شركات التجارة الخارجية، وزيادة حجم الصادرات.
- (٥) إنشاء مراكز للمقاصة لتبادل العملات الأجنبية التي تم الاحتفاظ بها في المنشآت والشركات الصينية^(٣).

ثالثاً: تجميد الإصلاحات الاقتصادية للفترة ما بين ١٩٨٩ - ١٩٩١.

لقد أدت إجراءات الانفتاح الاقتصادي السريع والإصلاح الاقتصادي إلى موجة من الاضطرابات، حيث شهد ربيع عام ١٩٨٩ مظاهرات طلابية وعمال حضريين واسعة النطاق ليس فقط في ميدان تيانانمين ببيكين، ولكن أيضاً في المدن الكبرى في جميع أنحاء البلاد بسبب ارتفاع معدلات التضخم، وانتشار الفساد، واستغلال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية، وارتفاع التوقعات بحدوث تغيير سياسي واقتصادي، الأمر الذي ساهم في زيادة الغضب الشعبي والاحتجاجات^(٤).

فقد اضطرت الحكومة الصينية في نهاية عام ١٩٨٨ إلى تجميد إجراءات الإصلاح وفرضت رقابة جديدة على الأسعار بهدف السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة الناتجة عن معدلات النمو المرتفعة التي حققتها الصين، حيث كانت سرعة نمو الطلب أسرع من نمو الإنتاج، وكذلك

(١) محمد عطية محمد ربحان، التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية، مرجع سابق، ص ٦٧.
(٢) أحمد محمد أحمد عبد المقصود، الدروس المستفادة من تجربة الصين في مجال تنمية الصادرات، جامعة عين شمس، كلية التجارة، القاهرة، ع ٤، ٢٠١٤، ص ٥٧٢.
(٣) د. فاخر عبد الستار حيدر، الإصلاحات الاقتصادية في الصين، مرجع سابق، ص ٦٤.

(4) Albert Keidel, China's Economic Fluctuations and Their Implications for Its Rural Economy, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, 2007, p 42.

بسبب سياسة التخزين التي تبناها محتكرو السلع الناقصة، بهدف رفع أسعارها وبالتالي حصاد لمزيد من الأرباح^(١).

ولهذا فيمكن توضيح الاستثمار العام والاستثمار المحلي الخاص والاستثمار الأجنبي في الصين للفترة ما بين ١٩٨٩ . ١٩٩١ وفقاً للجدول التالي.

جدول رقم (١٥)

الاستثمار العام والاستثمار المحلي الخاص والاستثمار الأجنبي في الصين

خلال الفترة (١٩٨٩ . ١٩٩١) (بالمليار دولار)

السنوات	الاستثمار العام		الاستثمار المحلي الخاص		الاستثمار الأجنبي		إجمالي الاستثمار
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
1989	81.97%	329.17	17.18%	69.00	0.84%	3.39	401.56
1990	83.15%	319.00	15.94%	61.17	0.91%	3.49	383.66
1991	84.09%	370.78	14.92%	65.79	0.99%	4.37	440.94

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

1: <https://www.imf.org/external/np/fad/publicinvestment/data/data080219.xlsx>.

2: <https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?end=1991&locations=CN&start=1979>.

يتضح من خلال الجدول السابق انخفاض قيمة الاستثمارات العامة بشكل كبير خلال عام ١٩٨٩ وعام ١٩٩٠ مقارنة بما كان عليه خلال السنوات اللاحقة، بسبب تخفيض النفقات الاستثمارية بشكل حاد في عام ١٩٨٩، وتجميد إجراء الإصلاحات، كرد فعل للضغوط التضخمية التي ظهرت الأمر الذي ساهم في ارتفاع نسبة الاستثمارات الخاصة خلال عام ١٩٨٩، ولكن بالرغم من ذلك فقد انخفضت قيمة الاستثمارات الخاصة خلال عام ١٩٩٠، إلا أنها سرعان ما ارتفعت قيمة الاستثمارات الخاصة في عام ١٩٩١ ويعود ذلك إلى الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الصينية خلال هذه العام.

من ناحية أخرى، فقد ارتفعت قيمة الاستثمارات الأجنبية بشكل تصاعدي خلال الفترة ما بين ١٩٨٩ . ١٩٩١، إلا أن هذه الزيادة في قيمة الاستثمارات الأجنبية كانت بشكل طفيف، حيث لم يتجاوز نسبة الاستثمار الأجنبية خلال هذه الفترة ١% من إجمالي قيمة الاستثمارات.

بطبيعة الحال، فبالرغم من أن إجراءات خفض النفقات نجحت في تحقيق استقرار الاقتصاد والقضاء على تضخم الأسعار في نهاية المطاف، إلا أنها أدت في الوقت نفسه إلى تباطؤ حاد

(١) فرانسواز لوموان "Francoise Lemoine" ترجمة د. صباح ممدوح كعدان، الاقتصاد الصيني مرجع

في الأداء الاقتصادي، خاصة في القطاع الصناعي فقد كان نمو الناتج الصناعي بحلول الربع الرابع من عام ١٩٨٩ بكل المقاييس قريباً من الصفر^(١).

ولكن مع حلول ١٩٩١ ارتفعت نسبة الاستثمارات العامة وبدأ الاقتصاد الصيني في الازدهار نتيجة لجوء الحكومة إلى تعزيز السياسات الاستثمارية، وإدخال إصلاح على نظام التسعير للخروج من الأزمة بالاعتماد على نظام التسعير المزدوج والذي يُعني أن يكون هناك سعرين للمنتجات السلعية، سعر تُحدده الدولة، وسعر يتم تحديده من خلال آليات السوق^(٢).

ولهذا يتفق الباحث مع القول بأن هذه الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الصينية كانت لها آثار سريعة ومتواصلة في تغيير الكثير من ملامح الصين وتحقيق انطلاق اقتصادي رائد متميز بخصوصية صينية محضة، عن طريق تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي، بالاعتماد على أسلوب جديد في إدارة الاقتصاد يركز على الفعالية الميدانية، بدلاً من الاعتبارات الإيديولوجية.

(1) Albert Keidel, China's Economic Fluctuations and Their Implications for Its Rural Economy, Op Cit, p 42.

(٢) وفاء جعفر المهداوي . أحمد جاسم محمد، الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق سياسات ومؤشرات، المرجع السابق، ص ١٨٨.

المبحث الثالث

الإصلاح الاقتصادي الشامل وتقليص دور الدولة

تمهيد:

اتضح من المبحث السابق أن مصر واجهت ضغوطا شديدة بسبب تدهور الوضع الاقتصادي المتفاقم، والعجز المستمر عن تعبئة الموارد الاقتصادية وتصحيح الاختلالات الهيكلية بالإضافة لظهور العديد من المشاكل الاقتصادية خاصة عقب انهيار أسعار البترول في منتصف الثمانينات من القرن العشرين وزيادة حجم الديون الخارجية.

لذلك سعت الحكومة المصرية في بداية عام ١٩٩١ إلى تكثيف الجهود للخروج من هذا المأزق التنموي عن طريق إجراء تغييرات جزرية في السياسات الاقتصادية المصرية، من خلال إبرام إتفاقية مع صندوق النقد الدولي في مايو ١٩٩١، وإتفاقية مع البنك الدولي في نوفمبر من ذات العام لمواجهة العجز المستمر في الموازنة العامة، والتضخم، وإصلاح نظام السعر، وعجز ميزان المدفوعات، وإعادة التوازن الكلي في الاقتصاد، وبالرغم من ذلك فإن برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري لم يكن ناجحاً، حيث تكررت نفس المشكلات في نهاية التسعينيات ومع بداية الألفية الثالثة، ثم اتسعت حدة الأزمة الاقتصادية في مصر مع نهاية ٢٠٠٨، وزادت حدتها بعد ثورة ٢٥ يناير.

ومن جهة أخرى فبعد نجاح تجربة الإصلاح والانفتاح الاقتصادي في تصحيح أوضاع الاقتصاد الصيني خلال الفترة ما بين ١٩٧٨ . ١٩٨٨، لذا قررت الحكومة الصينية في عام ١٩٩٢ تنفيذ برنامج الإصلاح الشامل والعمل على تسريع وتيرة الإصلاح الاقتصادي، عن طريق الدمج بين الاقتصاد الاشتراكي واقتصاد السوق للدولة الصينية، عبر إتباع سياسة اقتصادية تتسم بالانفتاح والعمل وفق توجهات السوق العالمي بهدف النهوض بالاقتصاد الصيني، وفي عام ٢٠٠١ انضمت الصين لمنظمة التجارة العالمية، الأمر الذي أدى الى انتعاش حركة التجارة العالمية، وأصبحت الصين بعد عام واحد من انضمامها للمنظمة، محركاً أساسياً لتعافى ونمو الاقتصاد العالمي.

وبناءً على ذلك فقد تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، يتناول **المطلب الأول** الإصلاح الاقتصادي المصري الشامل، ويتناول **المطلب الثاني** الصين واقتصاد السوق الاشتراكي.

المطلب الأول

الإصلاح الاقتصادي المصري الشامل

أولاً: المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي للفترة ما بين ١٩٩١ . ١٩٩٨ .

واجهت الحكومة المصرية مع بداية عام ١٩٩١ ضغوطاً شديدة من الأوساط المالية الدولية بسبب تدهور الوضع الاقتصادي المتفاقم والعجز المستمر عن تعبئة الموارد المحلية، وتصحيح الاختلالات الهيكلية، خاصة عقب اندلاع حرب الخليج عام ١٩٩٠^(١)، الأمر الذي دفع الحكومة المصرية إلى إبرام إتفاقية مع صندوق النقد الدولي في مايو ١٩٩١ المعروفة باسم برنامج الإصلاح الاقتصادي.

وقد تضمنت في أساسياتها ضرورة تنفيذ سياسات نقدية ومالية انكماشية لمواجهة العجز المستمر في الموازنة العامة، والتضخم، وإصلاح نظام السعر، وعجز ميزان المدفوعات، وإعادة التوازن الكلي في الاقتصاد، وكذلك ضرورة إحتواء الطلب الكلي اعتماداً على مؤشرات الأسعار القائمة على قوى السوق، والعمل على تقليل درجة تغلغل الحكومة وتدخلها في النشاط الاقتصادي^(٢).

وكذلك تم إبرام إتفاقية في نوفمبر من ذات العام مع البنك الدولي عرفت باسم إتفاقية القرض الهيكلية، وذلك في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، بهدف اعتماد برنامج طموح لتوسيع قاعدة الملكية بإتباع سياسة الخصخصة وعلاج الاختلال الكبير في ميزان المدفوعات وتوفير الاحتياطات الكافية والسيولة النقدية التي تضمن استمرار الدولة المدينة عن خدمة ديونها^(٣). ولهذا فيمكن حصر الأسباب التي دفعت الحكومة المصرية إلى تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي المصري فيما يلي:

(١) إجمالي المديونية الخارجية وصلت حوالي ٤٩ مليار دولار، وبلغ نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ما يقرب من ١٥٠%.

(١) د. علي أحمد البلبل . د. محمد مصطفى عمران . د. أيتن فتح الدين، التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي: حالة مصر ١٩٧٤ . ٢٠٠٢، مرجع سابق، ص ١٠.

(٢) حسن حجازي، سوق العمل في مصر"، منشور في عبدالفتاح الجبالي، الاقتصاد المصري من التثبيت إلى النمو"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١.

(٣) مروة السيد محمد كمال، تطور المديونية الخارجية والمديونية الداخلية في ضوء السياسات الاقتصادية المتبناة في مصر خلال الفترة 1974-2010، رسالة ماجستير، جامعة بنها، كلية التجارة، 2013، ص

- (٢) ارتفع عجز الموازنة العام لما يزيد على ٢٠% من إجمالي الناتج المحلي، وارتفع مُعدل التضخم لما يزيد على ٢٠%، بلغ مُعدل الفائدة الحقيقي سالب ٦%، وبلغت قدرة الاحتياطي من النقد الأجنبي على تغطية واردات مصر ٣ أسابيع فقط^(١).
- (٣) التوسع النقدي بما لا يتلاءم مع النمو الحقيقي في الناتج المحلي، وزيادة التشوهات السعرية في أغلب قطاعات الاقتصاد القومي، وكذلك عدم القدرة على توفير فرص عمل كافية من العمالة المنتجة سواء في القطاع العام أو الجهاز الإداري للدولة^(٢).
- (٤) انخفاض عائدات قناة السويس بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط وحرب الخليج عام ١٩٩٠، مما أدى إلى انخفاض ملحوظ في أعداد السفن المارة بقناة السويس.
- لذا كانت الأهداف الرئيسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري وفق رؤية البنك الدولي بهدف التكييف الهيكلي تتمثل في الآتي: (٣)
- (١) تحسين كفاءة الاستهلاك والإنتاج من خلال زيادة الاعتماد على المنافسة في السوق.
 - (٢) توسيع قدرات الاستيراد من خلال زيادة حصة النقد الأجنبي من الصادرات.
 - (٣) تحسين الوضع المالي للحكومة المصرية.
 - (٤) تقليص أهمية القطاع العام في الاقتصاد وتحويله، والاعتماد على اللامركزية وإعادة هيكلته.
 - (٥) خلق الظروف المواتية للنمو الاقتصادي المستدام خاصة للقطاع الخاص بهدف خلق بيئة حرة تنافسية ومستقرة.
 - (٦) تحقيق استقرار الاقتصاد من أجل استعادة التوازن الاقتصادي الكلي وخفض التضخم.
 - (٧) التكييف الهيكلي لتحفيز النمو على المدى المتوسط والبعيد.
 - (٨) تعديل السياسات الاجتماعية لتقليل الآثار السلبية للإصلاح الاقتصادي على الفقراء والفئات الضعيفة.

(١) د. محمد مصطفى عمران، أداء ومصادر النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص ٩.

(٢) مجدي محمد خليفة وآخرون، الإصلاح الاقتصادي لقطاع الأعمال في مصر، المكتب الفني لوزير قطاع الأعمال العام، بدون دار نشر أو سنة نشر، ص ٨ - ١٣.

(3) AFRICAN DEVELOPMENT BANK GROUP, EGYPT ECONOMIC REFORM AND STRUCTURAL ADJUSTMENT PROGRAMME, Project Performance Evaluation Report (PPRA), OPERATIONS EVALUATION DEPARTMENT (OPEV), 15 May 2000 p 1.

تنفيذاً لما تقدم، اعتمدت الحكومة المصرية، مع بداية برنامج الإصلاح، عددًا من العناصر الأساسية، على النحو التالي: (١)

- (١) تقليص حجم القطاع العام من خلال الاعتماد على نظام الخصخصة، وتخفيض المعونات لدعم الخدمات والسلع وقصرها على الفئات المحتاجة
- (٢) تحرير الأسعار ومنها معدلات الفائدة المصرفية، سعر الصرف، أسعار المنتجات ومستلزمات الإنتاج
- (٣) إزالة معظم العوائق غير الجمركية وتخفيض التعريفات الجمركية على الواردات وتهيئة مناخ مناسب لجذب الاستثمارات.
- (٤) الإدارة الكفاء للاقتصاد بمزيد من الاعتماد على مفهوم اقتصاد السوق، تخفيض القوى المؤثرة في حدوث الاختلالات الهيكلية.
- (٥) إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية بهدف خلق فرص عمل حقيقية وتشجيع الصناعات الصغيرة التي تساهم في عملية التنمية، وتشجيع القطاع الخاص من أجل الاستثمار في جميع القطاعات

وبالإضافة لما تقدم، فقد بدأت الحكومة المصرية مع بداية عام ١٩٩١، باتخاذ إجراءات فورية تمثلت في تحرير الفائدة على الجنية المصري في يناير عام ١٩٩١، وتحرير سوق الصرف الأجنبي، وإنشاء سوق أولية وسوق ثانوية في شهر فبراير عام ١٩٩١، ومع بداية شهر أكتوبر من ذات العام دمجت السوقين في سوق واحد (٢).

ويمكن توضيح الاستثمار العام والاستثمار المحلي الخاص والاستثمار الأجنبي في مصر خلال الفترة ما بين ١٩٩١ . ١٩٩٨ وفقاً للجدول التالي.

(١) أشرف شمس الدين، تقييم برنامج الخصخصة في مصر، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٩، ص ٤٨.

(٢) سفيان العيسة، الاقتصاد السياسي للإصلاح في مصر فهم دور المؤسسات، أوراق كارنيجي، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، ع ٥، ٢٠٠٧، ص ٧.

جدول رقم (٣٢)

الاستثمار العام والاستثمار المحلي الخاص والاستثمار الأجنبي في مصر
خلال الفترة (١٩٩١ - ١٩٩٨) (بالمليون جنية)

إجمالي الاستثمار	الاستثمار الأجنبي		الاستثمار المحلي الخاص		الاستثمار العام		السنوات
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
33,247.4	%2.54	٨٤٤,١	36.11%	11,702	%62.26	20,701.3	1991
31,981.2	%4.79	١,٥٣١,٩	34.14%	10,396	%62.70	20,053.3	1992
34,066.7	%4.88	١,٦٦٣,٤	36.11%	11,702	%60.77	20,701.3	1993
37,002	%11.54	٤,٢٦٩,٨	32.23%	10,551	%59.95	22,181.2	1994
42,050.1	%4.84	٢,٠٣٥,٣	28.03%	11,217	%68.48	28,797.8	1995
48,179.1	%4.48	٢,١٥٧,٩	35.06%	16,135	%62.03	29,886.2	1996
57,918.4	%5.23	٣,٠٣٠,١	37.71%	20,700	%59.03	34,188.3	1997
72,150	%5.09	٣,٦٦٩,٢	41.20%	28,217	%55.81	40,263.8	1998

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي.

<https://www.imf.org/en/Home>.

يتضح من الجدول السابق انخفاض نسبة الاستثمارات العامة مع بداية تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي المصري، لتصل إلى ذروتها في عام ١٩٩٨ بنسبة بلغت ٥٨,٨١% من إجمالي الاستثمارات، بسبب تحول السياسات الاقتصادية نتيجة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وإعمال آليات السوق عن طريق تغيير دور الدولة والاعتماد على القطاع الخاص في قيادة عملية النمو والتنمية.

من جهة أخرى، فقد انخفضت قيمة الاستثمارات الخاصة خلال السنوات الأولى من تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، نتيجة الطبيعة الانكماشية للبرنامج، إلا أن سرعان ما ارتفعت مرة أخرى بعد أن تأكدت جدية الحكومة المصرية في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، وزيادة الثقة لدى المستثمرين في السياسات الحكومية^(١).

في المقابل، ارتفعت الاستثمارات الأجنبية بشكل ملحوظ خلال الفترة ما بين ١٩٩١ - ١٩٩٤، حيث ارتفعت قيمة الاستثمارات الأجنبية من ٨٤٤,١ مليون جنية عام ١٩٩١ وبسبب

(١) د. سميحة فوزي . د. نهال المغربي، الاستثمار العام والاستثمار الخاص في مصر: مزاحمة أم تكامل، ورقة عمل رقم "٩٦"، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، أبريل ٢٠٠٤، ص ١٣.

بلغت ٢,٥٤% من إجمالي الاستثمارات إلى ٤,٢٦٩,٨ عام ١٩٩٤ وينسبة بلغت ١١,٥٤% من إجمالي الاستثمارات، ولكن بالرغم من هذه الزيادة فقد انخفضت قيمة الاستثمارات خلال عام ١٩٩٥، ولكن سرعان ما ارتفعت مرة أخرى بشكل تصاعدي حيث ارتفعت من ٢,٠٣٥,٣ مليون جنية عام ١٩٩٥ إلى ٣,٦٦٩,٢ عام ١٩٩٨.

بطبيعة الحال، فقد قامت الحكومة المصرية منذ بداية عملية الإصلاح والانفتاح الاقتصادي بتنفيذ سياسات مختلفة بشكل معمق من أجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق واسع، وذلك بهدف الحصول على رأس المال والتكنولوجيا الحديثة والخبرة العالية لتسريع عملية التنمية، نتيجة لذلك، فقد احتلت مصر المرتبة الثانية كبلد مضيف للاستثمار الأجنبي من بين دول الوطن العربي، كما احتلت مصر المرتبة الرابعة في قائمة الدول النامية من حيث مؤشر أهمية الاستثمار الأجنبي في النشاط الاقتصادي خلال الفترة ما بين ١٩٩١ - ١٩٩٦.^(١)

لهذا يُمكن القول، بأن هذه الفترة تميزت بالعديد من التغييرات في دور الدولة في الاقتصاد بسبب التغييرات التي حدثت على المستوى المحلي والدولي، خاصة فيما يتعلق بتطبيق برامج التكيف الهيكلي والتثبيت الاقتصادي على دول العالم النامي، إضافة إلى التطورات العالمية التي أدت إلى الانتقال إلى الليبرالية الجديدة، ومحاولات إطلاق العنان لقوى السوق وتقييد دور الدولة في النشاط الاقتصادي.^(٢)

في واقع الأمر، استفادة مصر خلال هذه المرحلة من تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي عن طريق إعفائها من الديون والتي تُعد أحد أسباب تطبيقه وذلك على النحو التالي:^(٣)

- ١) شُطبت ٧ مليار دولار من الديون طويلة الأجل والمستحقة لدول الخليج.
- ٢) شُطبت ٦,٧ مليار دولار الديون طويلة الأجل والمستحقة لأمريكا.
- ٣) تم شطب ٥٠% من ديون مصر التجارية من خلال مفاوضات نادي باريس، وذلك على النحو التالي:

- 3 مليارات دولار في عام ١٩٩١ والتي تمثل ١٥% كمرحلة أولى.
- 3 مليار دولار في عام ١٩٩٣ والتي تمثل ١٥% كمرحلة ثانية.
- 4 مليار دولار في عام ١٩٩٦ والتي تمثل ٢٠% كمرحلة ثالثة.

(١) صباح نوري عباس، الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات المصرية للمدة ١٩٩٠ - ٢٠١٠، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، ع ٣٧، ٢٠١٣، ص ١٠١ - ١٠٣.

(٢) أحمد حلمي عبد اللطيف محمد، وظيفة الدولة في الاقتصاد المعاصر "مع دراسة خاصة للتجربة المصرية منذ بداية سياسة التحرر الاقتصادي ١٩٧٤"، مرجع سابق، ص ١٤٦.

(٣) د. محمد مصطفى عمران، أداء ومصادر النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص ١٠.

امثالاً لما سبق، فقد شهدت المرحلة الأولى من تحرير الاقتصادي في ظل تطبيق مصر لبرنامج الإصلاح الاقتصادي نجاحاً تمثل في الآتي: (١)

(١) انخفاض العجز المالي من ١٥% إلى ١٠,٣ من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الأربعة اللاحقة لعام ١٩٩٢.

(٢) أدى تخفيض قيمة الجنية المصري إلى تحسن كبير في وضع الحساب الجاري، فقد تحول من عجز بنحو ٥% من ناتج المحلي الإجمالي إلى فائض بنحو ١%.

(٣) تم تخصيص حوالي ثلث جميع أصول الشركات المملوكة للدولة خلال الفترة ما بين ١٩٩١ . ١٩٩٧.

(٤) زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة إلى مصر، من ٥ مليار جنية خلال الفترة ١٩٩٠ . ١٩٩٤، إلى ١٢,٣ مليار جنية خلال الفترة ١٩٩٥ . ١٩٩٩ (٢).

(٥) انخفاض الدين الخارجي من ٤٩,٢ مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى ٢٦,١ مليار دولار عام ٢٠٠٠، إلا أن ذلك يعود إلى إعفاء العديد من الدول الدائنة عن جزء كبير من ديونها بلغ ما يقارب من ٢٤ مليار دولار.

وعليه فيمكن توضيح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال مرحلة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، وفقاً للجدول التالي.

جدول رقم (٣٣)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد المصري

خلال الفترة (١٩٩١ . ١٩٩٨)

السنة	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
معدل النمو	١,١	٤,٥	٢,٩	٤	٤,٦	٥	٥,٥	٥,٦

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=2010&locations=EG&most_recent_year_desc=false&start.

يتضح من الجدول السابق انخفاض حاد في معدل النمو الاقتصادي خلال السنوات الأولى من تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، ولعل ذلك عائد إلى تقييد السياسة المالية والنقدية في

(1) Anton Dobronogov And Farrukh Iqbal, Economic Growth in Egypt: Constraints and Determinants, Op Cit, p 4.

(٢) سامح محمد عبد السلام قنديل، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثرها على التنمية المستدامة "المتواصلة"، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، معهد الدراسات والبحوث البيئية، ٢٠١٢، ص ٥٤، ٥٥.

تلك الفترة، ولكن سرعان ما حدث انطلاق قوي في معدل النمو ابتداءً من عام ١٩٩٤ إلى نهاية عام ١٩٩٨، بسبب انخفاض العجز المالي من ١٥% إلى ١٣،٣%، وانخفاض عبء الديون الخارجية على أثر المشاركة في حرب الخليج الثانية.

ثانياً: المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي للفترة ما بين ١٩٩٨ . ٢٠٠٣ .

شهدت هذه المرحلة مجموعة من الأحداث العالمية والمحلية التي أضرت بالاقتصاد المصري، فمن جهة تفاقمت الأحداث الخارجية بعد الأزمة المالية الآسيوية والمعروفة باسم "أزمة النمر الآسيوية" التي شهدتها العديد من البلدان في الفترة ما بين ١٩٩٧ . ١٩٩٩، وما ترتب عليها من انخفاض في أسعار البترول، وتراجع في حركة المرور في قناة السويس^(١).

من جهة أخرى، تعرض الاقتصاد المصري لعدد من الأحداث المحلية التي قوضت الثقة بالاقتصاد المصري، من بينها حادث الأضر الإرهابي عام ١٩٩٧، والفضيحة المالية المعروفة بـ "فضيحة نواب القروض" من عام ١٩٩٨ . ١٩٩٩، والتي كان لها تأثير مُريب على نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص^(٢).

ولقد كانت لهذه الأحداث تداعيات خطيرة على مصر وأرسلت الاقتصاد إلى مرحلة نمو متباطئة، لذا فقد استجابت الحكومة المصرية للصدمات الأولية بسياسات مالية توسعية من خلال تصفية المتأخرات كحافز للقطاع الخاص، بالإضافة إلى زيادة الاستثمار العام في المشروعات "الضخمة، الأمر الذي أدى إلى تدهور الموقف المالي^(٣).

ويمكن توضيح الاستثمار العام والاستثمار المحلي الخاص والاستثمار الأجنبي في مصر خلال الفترة ما بين ١٩٩٩ . ٢٠٠٣ وفقاً للجدول التالي.

(١) ناصر عامر نصر وآخرون، قرض مصر من صندوق النقد الدولي في ١٩٩١ و ٢٠١٦ بين الإصلاح الاقتصادي والعلاج بالصدمة، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٨، ص ٤٢.

(٢) سفيان العيسة، الاقتصاد السياسي للإصلاح في مصر فهم دور المؤسسات، مرجع سابق، ص ٨.

(3) Anton Dobronogov And Farrukh Iqbal, Economic Growth in Egypt: Constraints and Determinants, Op Cit, p 8.

جدول رقم (٣٤)

الاستثمار العام والاستثمار المحلي الخاص والاستثمار الأجنبي في مصر
خلال الفترة (١٩٩٩ - ٢٠٠٣) (بالمليون جنية)

إجمالي الاستثمار	الاستثمار الأجنبي		الاستثمار المحلي الخاص		الاستثمار العام		السنوات
	النسبة	القيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	
67,668	%5.39	٣,٦٤٤,١	%44.97	30,430	%49.65	33,593.9	١٩٩٩
69,203.5	%6.87	٤,٧٥٤,٧	%44.66	30,909	%48.47	33,539.8	2000
65,914.6	%3.54	٢,٣٣٢,٨	%48.87	32,211.4	%47.59	31,370.4	2001
70,506.6	%4.25	٢,٩٩٥,١	%45.17	31,846.4	%50.58	35,665.1	2002
69,566.5	%2.10	١,٤٦٣,٤	%48.37	33,646	%49.53	34,457.1	2003

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي المصري وصندوق النقد الدولي.

<https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyStatisticacIBulletin.aspx>.

يتضح من الجدول السابق تذبذب في نسبة الاستثمارات المحلية الخاصة للفترة ما بين ١٩٩٩ - ٢٠٠٣، ويعود ذلك إلى بطء وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية، بالإضافة لما تعرض له الاقتصاد المصري من صدمات خارجية وداخلية، وعجز السياسات الاقتصادية في التعامل معها بشكل متكامل وبالسرية الكافية، وهو ما انعكس سلباً على معدلات الاستثمار الخاص^(١).

ومن جهة أخرى فقد استمر الاستثمار العام في الانخفاض خلال الفترة ما بين ١٩٩٩ - ٢٠٠٣، ويعود ذلك إلى الاستمرار في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، وإعمال آليات السوق بالإضافة للضغوطات التي واجهتها الموازنة العامة للدولة وتدهور الموقف المالي بسبب الأحداث الداخلية والخارجية التي تعرض لها الاقتصاد المصري.

بالإضافة إلى ذلك، شهدت الفترة ما بين ١٩٩٩ - ٢٠٠٤ تراجع كبير وبشكل ملحوظ لحجم الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد المصري، حيث انخفضت من ٣,٦٤٤,١ مليون جنية عام ١٩٩٩ إلى ١,٤٦٣,٤ مليون جنية عام ٢٠٠٣، بُمعدل انخفاض بلغ ٢,١٨٠,٧ مليون جنية بسبب بطء وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية.

(١) د. سميحة فوزي - د. نهال المغربي، الاستثمار العام والاستثمار الخاص في مصر: مزاحمة أم تكامل، مرجع سابق، ص ١٣.

- امتثالاً لما سبق، فقد شهدت الفترة ما بين ١٩٩٩ . ٢٠٠٣ من تطبيق مصر لبرنامج الإصلاح الاقتصادي تدهور في الموقف المالي والمتمثل في الآتي: (١)
- (١) زيادة عجز الميزانية من ٠,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ١٩٩٧ إلى متوسط ٣,٩٪ في ١٩٩٩-٢٠٠٠، ثم إلى ٦,١٪ في المتوسط في ٢٠٠٢-٢٠٠٣.
- (٢) ولهذا فقد تم تخفيف السياسة النقدية، مع زيادة من ٧٣,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٠ إلى ٨٨,٧٪ في عام ٢٠٠٣.
- (٣) ارتفاع معدل التضخم من ١,٧ عام ١٩٩٩ إلى ٣,٤ عام ٢٠٠٢
- (٤) انخفاض احتياطي النقد الأجنبي من ١٨,١ بليون دولار إلى ١٣,٢ بليون دولار عام ٢٠٠٢. (٢)

لذا فقد كثفت الحكومة المصرية خلال هذه الفترة الجهود لسن تشريعات جديدة وتوقيع عدداً من المعاهدات التجارية وذلك على النحو التالي:

- (١) إصدار قانون للتمويل العقاري في عام ٢٠٠١، وإصدار عدة قوانين، لتعزيز التصدير، وحقوق الملكية الفكرية، وغرفة التجارة، وغسيل الأموال في عام ٢٠٠٢، وإصدار قانون موحد للمصارف والبنك المركزي برقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣. (٣)
- (٢) تعديل اللائحة التنفيذية لقانون الصرف الأجنبي في عام ٢٠٠٣، للسماح للبنوك المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي بتحديد أسعار الصرف الخاصة بها لشراء وبيع العملات الأجنبية من خلال سوق الصرف الحر، مما أدى إلى انخفاض قيمة العملة، ولتدارك ذلك فقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٠٦ لسنة ٢٠٠٣ بتنظيم التصرف في بعض موارد النقد الأجنبي لإلزام المصدرين على بيع ٧٥% من أرباحهم من العملات الأجنبية للبنوك المصرية (٤).
- (٣) توقيع الحكومة المصرية العديد من الاتفاقيات التجارية منها اتفاقية إطار التجارة والاستثمار مع الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٩، واتفاقيات تجارة حرة مع أسواق

(1) Anton Dobronogov And Farrukh Iqbal, *Economic Growth in Egypt: Constraints and Determinants*, Op Cit, p 8,9.

(٢) د. علي أحمد البلبل . د. محمد مصطفى عمران . د. أيتن فتح الدين، التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي: حالة مصر ١٩٧٤ . ٢٠٠٢، مرجع سابق، ص ٣٨.

(٣) د. ولاء وجيه محمد دياب، فاعلية الإنفاق العام في تحقيق أهداف التحول الاقتصادي في مصر ١٩٩١ . ٢٠١١، مرجع سابق، ص ١٠٥.

(4) CENTRAL BANK OF EGYPT, *ECONOMIC REVIEW, Research, Development and Publishing Sector*, Vol. 43 No. 3, 2002-2003, p. 1.

مشتركة في جنوب وشرق آسيا عام ٢٠٠٠، واتفاق تجارة حرة في أعادير مع المغرب والأردن وتونس عام ٢٠٠٤، بالإضافة إلى دخول اتفاق الشراكة الأوروبية حيز التنفيذ في يونيو عام ٢٠٠٤ (١).

وعليه فُيمكن توضيح مُعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال المرحلة الثانية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، وفقاً للجدول التالي.

جدول رقم (٣٥)

مُعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد المصري

خلال الفترة (١٩٩٩ . ٢٠٠٤)

السنة	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
مُعدل النمو	٦،١	٦،٤	٣،٥	٢،٤	٣،٢

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=2010&locations=EG&most_recent_year_desc=false&start.

يتضح من الجدول السابق انخفاض حاد في مُعدل النمو الاقتصادي في الفترة ما بين ٢٠٠١ . ٢٠٠٣، بسبب الصدمات الداخلية والخارجية التي تعرض لها الاقتصاد المصري وخاصة الأزمة المالية الآسيوية، وما ترتب عليها من انخفاض في أسعار البترول، وتراجع في حركة المرور في قناة السويس وبالتالي انخفاض حصيلتها، بالإضافة إلى انخفاض قيمة إيرادات السياحة جراء حادث الأقصر الإرهابي عام ١٩٩٧، والفضيحة المالية المعروفة بـ "فضيحة نواب القروض".

ثالثاً: المرحلة الثالثة من برنامج الإصلاح الاقتصادي للفترة ما بين ٢٠٠٤ . ٢٠١٠.

اعتمدت هذه المرحلة على فلسفة جديدة تتمثل في إتباع قواعد الاقتصاد العالمي، وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص للتحوّل من شريك صغير يحتاج إلى الدعم والمشورة، إلى شريك كامل في حشد الاستثمارات اللازمة للعمل، وصياغة السياسات وتنفيذها، وتوليد الدخل، بالإضافة إلى ذلك فإن خلال هذه المرحلة تم تنفيذ برنامج متكامل لإدارة الأصول يستند على ثلاثة محاور رئيسية متمثلة في الآتي: (٢)

(١) سفيان العيسة، الاقتصاد السياسي للإصلاح في مصر فهم دور المؤسسات، مرجع سابق، ص ٨.

(٢) د. ولاء وجيه محمد دياب، فاعلية الإنفاق العام في تحقيق أهداف التحوّل الاقتصادي في مصر ١٩٩١ .

٢٠١١، مرجع سابق، ص ١٠٥.

(١) تنفيذ برامج إعادة الهيكلة وصيانة الأموال العامة للشركات، والتوسع في إقامة الاستثمارات الجديدة

(٢) توسيع المشاركة في شركات وملكية أصول قطاع الأعمال العام، ومساهمات المال العام في الشركات المشتركة

(٣) تطوير إدارة الشركات وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات.

لذلك شهدت هذه الفترة زيادة في وتيرة الإصلاحات الاقتصادية سعياً لجذب الاستثمارات الأجنبية وتسهيل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ولهذا فقد تسارعت عمليات خصخصة القطاع العام من يوليو عام ٢٠٠٤ إلى نوفمبر عام ٢٠٠٨، وهو العام الذي أصدرت فيه الحكومة المصرية بعد اجتماع لجنة السياسات بالحزب الوطني قرار بتجميد برنامج الخصخصة^(١).

ونتيجة لهذه الإصلاحات التي تم تنفيذها وفقاً لهذا البرنامج، فقد تمت خصخصة ٣٨٢ مؤسسة مملوكة من الدولة، بعضها تم خصصتها بالكامل والبعض الآخر جزئياً، وبلغ إجمالي حصيلة بيع الشركات العامة بموجب برنامج الخصخصة ٥٧,٤ مليار جنيه مصري حتى عام ٢٠٠٨^(٢)، ولقد بلغ عدد العمليات المنفذة منذ يوليو ٢٠٠٤ إلى مارس ٢٠٠٦، نحو ٧٧ عملية بقيمة إجمالية قدرها ١٩,٩٥ مليار جنيه، بمتوسط ٢٥٩,٧ مليون جنيه للعملية^(٣).

ويمكن توضيح الاستثمار العام والاستثمار المحلي الخاص والاستثمار الأجنبي في مصر خلال الفترة ما بين ٢٠٠٤ . ٢٠١٠ وفقاً للجدول التالي.

جدول رقم (٣٦)

الاستثمار العام والاستثمار المحلي الخاص والاستثمار الأجنبي في مصر
خلال الفترة (٢٠٠٤ . ٢٠١٠) (بالمليون جنيه)

إجمالي الاستثمار	الاستثمار الأجنبي		الاستثمار المحلي الخاص		الاستثمار العام		العام المالي
	النسبة	القيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	
87,163.5	٨,٧٣%	٧,٦٠٧,٥	٤٢.56%	37,100	48.71%	42,456	2004
127,305.4	24.23%	٣٠,٨٤٩	36.46%	46,417	39.31%	50,039.4	2005

(١) أحمد رجب، دراسة مقارنة لأداء الاقتصاد المصري قبل وبعد برنامج الخصخصة، المركز المصري لدراسات السياسات العامة، بدون دار نشر أو سنة نشر، ص ٣.

(2) KARIM BADR EL-DIN, Privatization: A Key to Solving Egypt's Economic Woes, 11 MARCH 2014, P 1.

(٣) د. هناء خير الدين . د. أمل رفعت، آراء في السياسة الاقتصادية، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ع ١٩، يوليو ٢٠٠٦، ص ١.

173,092.3	%33.14	٥٧,٣٥٦,٤	%38.31	66,320	28.55%	49,415.9	2006
218,845.2	%29.02	٦٣,٥٠٣,٦	%44.46	97,300	26.52%	58,041.6	2007
251,611.7	%20.70	٥٢,٠٧٦	%51.30	129,080	28.00%	70,455.7	2008
237,876.6	%17.13	٤٠,٧٣٩,٤	%40.14	95,476	42.74%	101,661.2	2009
268,895.6	%١٣,٧٩	٣٧,٠٦٨,٤	%47.13	126,738.3	39.08%	105,088.9	2010

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي المصري تقارير شهرية مختلفة.

<https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyStatisticalBulletin.aspx>.

يتضح من الجدول السابق انخفاض نسبة الاستثمار العام بشكل حاد خلال الفترة ما بين ٢٠٠٤ . ٢٠٠٨، في المقابل فقد ارتفعت نسبة الاستثمارات الخاصة والاستثمارات الأجنبية خلال ذات الفترة، ويعود ذلك بسبب الارتفاع في وتيرة الإصلاحات الاقتصادية سعياً لجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال تسريع وتيرة عمليات الخصخصة خلال هذه الفترة بشكل كبير، وإعمال آليات السوق، وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص في تعبئة الاستثمارات اللازمة للعمل، مما أدى إلى زيادة الاستثمار الخاص بشكل ملحوظ.

ولكن مع ظهور الأزمة المالية العالمية ارتفع الاستثمار العام مرة أخرى عام ٢٠٠٩ بسبب تدخل الحكومة المصرية لإنقاذ الاقتصاد عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي بشكل تدريجي وفق خطة ممنهجة، ومن جهة أخرى فقد انعكست آثار هذه الأزمة على الاستثمار المحلي الخاص والاستثمار الأجنبي بسبب عدم ثقة المستثمرين من تعافي السوق نتيجة زيادة حدة الأزمة المالية، فقد انخفضت نسبة الاستثمارات الخاصة من 51.30% عام ٢٠٠٨ إلى ٤٧,١٣% عام ٢٠١٠، في المقابل انخفضت نسبة الاستثمارات الأجنبية من 29.02% إلى ١٣,٧٩% عام ٢٠١٠. إضافة إلى ذلك، فقد كثفت الحكومة المصرية خلال هذه الفترة الجهود لسن تشريعات جديدة من بينها: (١)

(١) إصدار قوانين جديدة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ تتعلق بالتوقيع الإلكتروني والجمارك والاستثمارات الجديدة وضريبة الشركات الموحدة ومكافحة الإغراق، ومكافحة الاحتكار والتنافس، وكذلك تم تعديل قانون الاستيراد والتصدير، وتم إدخال قانون جديد لحماية المستهلك عام ٢٠٠٦.

(٢) تم توقيع مصر على إتفاق تجارة حرة مع تركيا عام ٢٠٠٥، وفي عام ٢٠٠٧ وقعت على إتفاق المنطقة الصناعية المؤهلة مع العدوان الإسرائيلي والولايات المتحدة الأمريكية.

(١) سفيان العيسة، الاقتصاد السياسي للإصلاح في مصر فهم دور المؤسسات، مرجع سابق، ص ٨ و ٩.

٣) إنشاء سوق مصرفية بينية عام ٢٠٠٤ للسماح بالتداول بحرية بالعملة الأجنبية، مع رفع متطلبات التسليم على إجراءات التصدير، إضافة إلى رفع أسعار الوقود والكهرباء، وكذلك تم تعديل قانون الضريبة على الدخل عام ٢٠٠٥. وعليه فُيُمكن توضيح مُعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال المرحلة الثانية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، وفقاً للجدول التالي.

جدول رقم (٣٧)

مُعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد المصري

خلال الفترة (٢٠٠٤ . ٢٠١٠)

السنة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
مُعدل النمو	٤,١	٤,٥	٦,٨	٧,١	٧,٢	٤,٧	٥,١

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=2010&locations=EG&most_recent_year_desc=false&start.

يتضح من الجدول السابق زيادة مُعدل النمو الاقتصادي في الفترة ما بين ٢٠٠٥ . ٢٠٠٨، بسبب ارتفاع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية سعياً لجذب الاستثمارات الأجنبية وتسهيل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتسارع عمليات الخصخصة في القطاع العام، ومع بداية عام ٢٠٠٩ انخفض مُعدل النمو بشكل حاد نظراً لزيادة حدة الأزمة المالية العالمية.

امتثالاً لما سبق، فقد شهدت الفترة ما بين ٢٠٠٤ . ٢٠١٠ من تطبيق مصر لبرنامج

الإصلاح الاقتصادي والمتمثل في الآتي:

(١) تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة ليبلغ حوالي ١٣٤,٣ مليار جنية عام ٢٠١٠، وكذلك

فقد بلغ الدين الخارجي ٣٤,٩ مليار دولار عام ٢٠١٠^(١).

(٢) انخفاض مستوى التوظيف لعدم مقدرة الاقتصاد المصري على خلق فرص عمل جديدة،

فلقد أشارت الإحصائيات الرسمية أن معدل البطالة بلغ ٩% عام ٢٠٠٩ وهو أعلى من

معدل البطالة الطبيعي، كما أن الرقم غير الرسمي لمُعدل البطالة قد يتراوح بين ١٠%

إلى ٢٥% من قوة العمل^(٢).

(١) د. حنان سليمان، تحديات الاقتصاد المصري: في ظل تداعيات ثورة يناير، مجلة المدير العربي، جماعة

الإدارة العليا، ع ٢٠٤، ٢٠١٣، ص ٥.

(٢) د. سامية أحمد على عبد المولى، المؤتمر العلمي ٢٣ للاقتصاديين المصريين القدرة التنافسية في

الاقتصاد المصري مايو ٢٠٠٣، ص ١٤٠ . ١.

٣) اتجاه معدلات الأجور الحقيقية للعمالة للانخفاض الشديد بسبب جمود سوق العمل، بالإضافة إلى أن انخفاض الأجور الحقيقية لم يعمل إلى خلق المزيد من فرص العمل (١).

٤) وفقاً لإحصائيات الصادرة عن البنك المركزي المصري أن الميزان التجاري قد شهد زيادة معدل قيمة الواردات عن قيمة الصادرات، مما ساهم في تزايد عجز ميزان المدفوعات من ١٠،٤ عام ٢٠٠٥ إلى ٢٥،١ عام ٢٠١٠ (٢).

المطلب الثاني

الصين واقتصاد السوق الاشتراكي

أولاً: المرحلة الأولى من الإصلاح الاقتصادي في الصين للفترة ما بين ١٩٩٢ - ٢٠٠٠.

اتسمت تجربة الانفتاح الاقتصادي التي مرت بها الصين في المرحلة السابقة بالنجاح في تصحيح أوضاع الاقتصاد الصيني، فمع بداية عام ١٩٩٢ أعلنت السلطات الصينية انتهاء سياسة التقشف والعودة إلى تنفيذ برنامج الإصلاح مع العمل على تسريع وتيرة الإصلاح الاقتصادي، وفي أكتوبر عام ١٩٩٢ تبنى الحزب الشيوعي وجهة نظر الزعيم الصيني دينج هتسياوبنج، الذي أكد أن نظام السوق لا يتعارض مع المفاهيم الاشتراكية ودعا إلى إنشاء سوق اقتصادي اشتراكي (٣).

لذلك فقد طرحت الصين نموذجها الخاص للانتقال إلى اقتصاد السوق القائم على دمج الخطة مع السوق وسُميت بمعادلة اشتراكية السوق، بعيداً عن تجارب البلدان ذات الاقتصادات المتحولة وبطريقة تختلف عن رؤية المؤسسات الدولية، فمن ناحية يُمكن للسوق أن يتبنى نمطاً خاصاً يجمع بين الاشتراكية والرأسمالية، حيث إن السوق قادر على أن يكون اشتراكياً وقادراً على أن يكون رأسمالياً، ومن ناحية أخرى فإن الاقتصاد المبرمج لا يعني الاشتراكية لأن بعض البلدان الرأسمالية مهتمة بالتخطيط (٤).

فقد لخص المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعي الصين في أكتوبر عام ١٩٩٢ المحتويات الرئيسية للاقتصاد الاشتراكي بخصائص صينية، وأن الهدف من الإصلاح الاقتصادي هو بناء

(١) د. رجب إبراهيم إسماعيل، ثورة ٢٥ يناير وتأثيرها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وأثر ذلك على سوق العمل في مصر، جامعة عين شمس، كلية التجارة، مج ٢، ٢٠١١، ص ٤٦٩.

(٢) البنك المركزي المصري - النشرة الشهرية العدد رقم (١٦٢، ١٦١)، ص ٧٦.

(٣) د. فاخر عبد الستار حيدر، الإصلاحات الاقتصادية في الصين، مرجع سابق، ص ٦٥ - ٦٦.

(٤) د. جواد كاظم حميد، طبيعة النظام الاقتصادي المختلط واتجاهاته الصين نموذجاً، مرجع سابق، ص ١٤٠.

النظام الاقتصادي الاشتراكي وإضفاء الكمال عليه مع الاقتصاد العام، والحفاظ على مبدأ التوزيع وفقاً للعمل كأساس رئيسي له، مع نوع آخر من العناصر الاقتصادية وأساليب التوزيع كمكملات. وفي مجالات هيكل الملكية، لاحظ المؤتمر أيضاً أن الاقتصاد العام، بما في ذلك الاقتصاد المملوك للدولة والاقتصاد الجماعي ومبدأ التوزيع وفقاً للعمل، لا يزال هو الهيئة الرئيسية وأن الاقتصاد الفردي والاقتصاد الخاص والاقتصاد الممول من الخارج لا يزال مُكملاً^(١).

فقد كان الإصلاح في الصين موجهاً نحو بناء آلية اقتصاد السوق الاشتراكي في عام ١٩٩٢ وقد سمح إنشاء مثل هذا التوجه فضلاً عن التحسين المستمر لظروف السوق المحلية من استقرار التوقعات المؤسسة وبيئة السوق للصين من أجل اجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر وقبول النقل الصناعي الدولي، مما أدى إلى استثمار واسع النطاق ومنهجي للمؤسسات الأجنبية، ولا سيما المؤسسات عبر الوطنية^(٢).

لذلك، فإن أبرز أسس نظرية اقتصاد السوق الاشتراكي التي وضعها بينغ كأساس لنظريته هي كما يلي: ^(٣)

- (١) أن اقتصاد السوق لا يُعني الرأسمالية.
- (٢) لا يوجد سوق رأسمالي وسوق اشتراكي، ولكن الأداء هو ما يُحدد السوق ويحوّله إلى اشتراكية أو رأسمالية، لأن سوق قابل أن يكون اشتراكياً أو رأسمالياً.
- (٣) يركز اقتصاد السوق الاشتراكي على القضاء على الاستغلال وتنمية القدرة الإنتاجية مع رفع المستوى المادي للشعب.
- (٤) يعتمد الاقتصاد في السوق الاشتراكي على القطاع الخاص والعام معاً مع الحرص على امتلاك القطاع العام المساحة الأكبر في الاقتصاد.
- (٥) تتدخل الدولة في المجال الاقتصادي بشكل مكثف، بالإضافة إلى سيطرة القطاع العام على المؤسسات الاستراتيجية.
- (٦) تنوع الملكية ووسائل الإنتاج.

(1) Toshiki Kanamori, Zhijun Zhao, Private Sector Development in the People's Republic of China, Op Cit, p. 10.

(2) Wang Yiming and et al, EU-China Cooperative Research Program on Regional Policy, Research Report of the Chinese Expert Group, March 2010, p. 186.

(٣) قتيبة محمد صالح، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في الاقتصاد الصيني، مرجع سابق، ص ٩٧.

وامتثالاً لما سبق فإنه وفقاً للوثائق التي أصدرتها الحكومة رسمياً، فإن المحتويات الرئيسية لإصلاح النظام الاقتصادي الصيني هي:

- (١) استمرار مبدأ سيادة الملكية العامة للمنشآت بهدف تقوية الهيكل المؤسسي، والبنية التحتية للاقتصاد، وتعزيز التوجهات الاقتصادية للسوق، وتطوير أشكال مختلفة من العوامل الاقتصادية، وتحويل آلية إدارة المؤسسات المملوكة للدولة، وإنشاء نظام المؤسسات الحديثة الذي يتماشى مع متطلبات اقتصاد السوق^(١).
- (٢) التحول من نهج تعديل السياسات إلى الإصلاح، والذي أكد على تفويض السلطة ونقل الأرباح التي تميزت بتوسيع نظام التعاقد من الباطن الإداري، إلى نهج قائم على إنشاء نظام حديث يتمثل في نظام الشركات^(٢).
- (٣) أن تدخل الدولة يكون عن طريق التخطيط التوجيهي، بعيداً عن التخطيط المركزي الشامل، من أجل تصحيح انحرافات أداء السوق الحرة، وما تفرزه من آثار توزيعية سلبية.
- (٤) إنشاء نظام لتوزيع الدخل من خلال النظام الضريبي على أساس مبدأ كل حسب عمله والاهتمام بالكفاءة مع مراعاة العدالة، وإدخال نظام ضمان اجتماعي يتماشى مع ظروف الصين لتعزيز التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي وبالتالي فإن آلية التخطيط التوجيهي سيؤدي العمل بها إلى التوازن الشامل للاقتصاد الصيني^(٣).
- (٥) إنشاء نظام سوقي مفتوح وموحد في أنحاء البلاد، يجمع بين الأسواق الحضرية والريفية لتحقيق الاندماج الوثيق بين الحضر والريف، ودمج السوق المحلية مع السوق الدولية لدفع التوزيع الأمثل للموارد، وإصلاح نظام تداول السلع وسوق الأيدي العاملة وسوق الأوراق المالية وغيرها، وتغيير صلاحيات الحكومة في إقامة نظام التنسيق وإدارة الاقتصاد والسيطرة الكلية المتكاملة بطرق غير مباشرة- طرق رئيسية^(٤).

(1) World economic outlook, International Monetary Fund, Occasional paper, Library of Congress, Washington, October 1997, p. 120

(2) Shigeo Kobayashi, Jia Baobo and Junya Sano, MThe "Three Reforms" in China: Progress and Outlook, Sakura Institute of Research, No.45, September 1999, p. 4.

(٣) د. محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، ٢٠٠٠، ص ١٠٠.

(٤) سون بي سون، الصين تحت الإصلاح والانفتاح، بغداد، مجلة شؤون سياسية، ع ٤، ١٩٩٥، ص ١٢٧.

لهذا فقد تم إنشاء مؤسسة مركزية قوية تشرف على المصارف المتخصصة عام ١٩٩٣ من خلال وضع قانون إدارة البنك المركزي الجديد، والذي بدأ العمل به فعلياً في عام ١٩٩٥ والذي أعطى للبنك المركزي الأساس القانوني للعمل في بيئة اقتصاد السوق تحت قيادة مجلس الدولة الصينية^(١).

كما أعلنت الحكومة الصينية عام ١٩٩٥ سياسة تدعو إلى الإشراف الشامل على الشركات الكبيرة والمتوسطة المملوكة للدولة، وتحرير وتنشيط الشركات الصغيرة المملوكة للدولة، بالإضافة إلى ذلك فقد تبنى المؤتمر الوطني للحزب الشيوعي الصيني لعام ١٩٩٧ سياسة تدعو إلى إصلاح هيكل ملكية الشركات الصينية من خلال إدخال نظام المساهمة، وإصلاح الهيكل الصناعي من خلال إعادة هيكلة الشركات الخاسرة، كون الاقتصاد غير العام جزء هام من الاقتصاد الاشتراكي الصيني^(٢).

وعليه فُيمكن توضيح الاستثمار العام والاستثمار المحلي الخاص والاستثمار الأجنبي في الصين خلال الفترة ما بين ١٩٩٢ . ٢٠٠٠ وفقاً للجدول التالي.

جدول رقم (٣٨)

الاستثمار العام والاستثمار المحلي الخاص والاستثمار الأجنبي في الصين

خلال الفترة (١٩٩٢ . ٢٠٠٠) (بالمليار دولار)

إجمالي الاستثمار	الاستثمار الأجنبي		الاستثمار المحلي خاص		الاستثمار العام		السنوات
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
576.86	%١,٩٣	١١,١٦	%8.87	51.19	%89.19	514.51	1992
773.34	%٣,٥٦	٢٧,٥٢	%14.29	110.54	%82.15	635.28	1993
874.94	%3.86	٣٣,٧٩	%16.79	146.86	%79.35	694.29	1994
958.63	%3.74	٣٥,٨٥	%18.48	177.16	%77.78	745.62	1995
1054.83	%3.81	٤٠,١٨	%20.91	220.52	%75.29	794.13	1996
1130.59	%4.02	٤٥,٤٤	%21.25	240.22	%74.73	844.93	1997
1289.19	%3.54	٤٥,٦٤	%20.45	263.68	%76.01	979.87	1998

(١) مهران حسين علي . مارك كونتين، إصلاح القطاع المالي في الصين، مجلة التمويل والتنمية، ع ٤، مارس ١٩٩٦، ص ١٩.

(2) Shigeo Kobayashi, Jia Baobo and Junya Sano, MThe "Three Reforms" in China: Progress and Outlook, Sakura Institute of Research, No.45, September 1999, p. 4.

1352.2	%3.03	٤١,٠١	%21.45	290.00	%75.52	1021.19	1999
1443.98	%2.91	٤٢,٠٩	%24.60	355.28	%72.48	1046.61	2000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي.

<https://www.imf.org/external/np/fad/publicinvestment/data/data122216.x>

[lsx](#).

وباستعراض البيانات الموضحة في الجدول السابق يتضح زيادة قيمة الاستثمارات العام خلال الفترة ما بين ١٩٩٢ . ٢٠١٠ بشكل ضئيل، ولكن بالرغم من هذه الزيادة فقد انخفضت نسبة مساهمة الاستثمارات العامة من إجمالي الاستثمارات خلال هذه الفترة بشكل تنازلي، ويُمكن تفسير هذا الانخفاض بالرغم من زيادة القيمة إلى زيادة قيمة الاستثمارات الأجنبية والاستثمارات الخاصة بشكل أكبر من زيادة قيمة الاستثمارات العامة.

بالإضافة إلى تطبيق الحكومة الصينية برنامج الإصلاح والعمل على تسريع وتيرة الإصلاح الاقتصادي عن طريق تطبيق آليات السوق في الاقتصاد الصيني، بالإضافة إلى السياسات التي اتبعتها الحكومة الصينية لإيجاد حلول عملية للشركات الخاسرة بعد تحولها إلى شركات مساهمة بإغلاقها أو بإعلان إفلاس الكبيرة منها، ودمج بالشركات الصغيرة في شركات أكبر منها

لهذا فقد ارتفعت نسبة الاستثمارات الخاصة بشكل تدريجي خلال الفترة ما بين ١٩٩٢ . ٢٠٠٠ لتبلغ ذروتها في نهاية عام ٢٠٠٠ بسبب تضمين القطاع الخاص في المشهد الاقتصادي الصيني الجديد من خلال التطبيق العملي لمعادلة اشتراكية السوق عن طريق الانتقال إلى اقتصاد السوق القائم على دمج الخطة مع السوق والسماح للقطاع الخاص بالمشاركة في العملية الاقتصادية، بالإضافة إلى تشريع القوانين اللازمة والضامنة لتنفيذ آليات السوق بحرية في المناطق الاقتصادية الخاصة^(١).

في المقابل ارتفعت قيمة الاستثمارات الأجنبية بشكل تصاعدي خلال الفترة ما بين ١٩٩٢ . ١٩٩٨ . فقد ارتفعت من ١١,١٦ مليار دولار عام ١٩٩٢ إلى ٤٥,٦٤ مليار دولار عام ١٩٩٨، بُمعدل زيادة بلغ ٣٤,٤٨ مليار دولار، ولكن على الرغم من ذلك فقد انخفضت قيمة الاستثمارات الأجنبية خلال عام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٠، وتعود هذه الزيادة نتيجة اعتماد الصين آليات اقتصادية لتنفيذ السياسات الاقتصادية الجديدة التي تتطلب استقبال الاستثمار الأجنبي

(١) وفاء جعفر المهدي . أحمد جاسم محمد، الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق سياسات ومؤشرات، مرجع سابق، ص ١٨٨ . ١٨٩.

منها المناطق الاقتصادية المفتوحة للتصدير، الشركات الأجنبية، المؤسسات المالية الأجنبية، مناطق تجارة حرة^(١).

امتثالاً لما سبق، فقد شهدت هذه المرحلة الأولى من تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي في الصين ابتداءً من عام ١٩٩٣ نجاحاً باهراً يتمثل في الآتي: (٢)

(١) ازدياد حجم الاستثمارات المباشرة من ١٨،٨ مليار دولار عام ١٩٩٢ إلى ٤٣ مليار دولار عام ١٩٩٨.

(٢) زيادة الناتج المحلي الإجمالي من ٦٥٨ مليار دولار عام ١٩٨٣ إلى ٨٩٨ مليار دولار عام ٢٠٠٠.

(٣) ارتفاع متوسط دخل الفرد من ٢٤١ دولار عام ١٩٩٢ إلى ٩٣٩ دولار عام ٢٠٠٠ بالرغم من الارتفاع الهائل في أعداد السكان.

(٤) ارتفاع معدل القيمة المضافة للقطاع الصناعي من ٤٣% عام ١٩٩٢ إلى ٤٦% عام ١٩٩٠.

(٥) ارتفاع معدلات نمو الصادرات من ١٨،١١% عام ١٩٩٢ إلى ٢٧،٨٨% عام ٢٠٠٠.

(٦) تراجع إجمالي الواردات من ٨٠٥،٩ مليار دولار عام ١٩٩٢ إلى ٢٢٥،٠٩ مليار دولار عام ٢٠٠٠^(٣).

ولهذا فيمكن توضيح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين للفترة ما بين ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ وفقاً للجدول التالي.

جدول رقم (٣٩)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين

خلال الفترة ما بين (١٩٩٢ - ٢٠٠٠)

السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل النمو	14.2	13.9	13	11	9.9	9.2	7.8	7.7	8.3

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

(١) د. عدنان مناتي صالح، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، ٢٠١٣، ص ٣٧١.

(٢) د. جواد كاظم حميد، طبيعة النظام الاقتصادي المختلط واتجاهاته الصين نموذجاً، مرجع سابق، ص ١٤٤. ١٤٨.

(٣) أحمد محمد أحمد عبد المقصود، الدروس المستفادة من تجربة الصين في مجال تنمية الصادرات، مرجع سابق، ص ٥٧٤.

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=&locations=CN&start.>

يتضح من الجدول السابق ارتفاع هائل في مُعدل النمو الاقتصادي للصين للفترة ما بين ١٩٩٢ . ١٩٩٧ بمُعدل سنوي ١١،٨٦ وهو ما يُعبر عن حالة فريدة من التفوق بسبب إتباع سياسات المنهج التدريجي بالإضافة إلى سلسلة الإصلاحات التي اعتمدها الصين ابتداءً من عام ١٩٩٣، ولكن بالرغم من ذلك فقد انخفض مُعدل النمو خلال عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ بسبب الأزمة المالية الآسيوية والمعروفة باسم "أزمة النمر الآسيوية التي شهدتها الصين خلال تلك الفترة، ولكن سرعان ما تعافى الاقتصاد الصيني وعاود في الارتفاع مرة أخرى عام ٢٠٠٠ .
ثانياً: المرحلة الثانية من الإصلاح الاقتصادي في الصين للفترة ما بين ٢٠٠١ . ٢٠١٠ .

شهدت هذه المرحلة، خاصة في نوفمبر عام ٢٠٠١، انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية بعد جهود استمرت ١٥ عاماً لتفعيل وتسريع نموها الاقتصادي، والارتقاء بمنتجاتها إلى مستوى تنافسي للواردات الخارجية بعد قيامها بتحديث قاعدتها الصناعية المختلفة، وأصبحت منذ عام ٢٠٠٢، أي بعد عام واحد من انضمامها للمنظمة، محركاً أساسياً لتعافي ونمو الاقتصاد العالمي^(١).

كما شهدت هذه المرحلة تنفيذ الخطة الخمسية العاشرة في الفترة ما بين ٢٠٠٠ . ٢٠٠٥ كأول خطة ضخمة في القرن الجديد، وكانت من نتائجها تحسين في الهيكل الاقتصادي الصيني عن طريق تسريع عمليات التصنيع، وتحقيق تغييرات زراعية كبيرة، وتنفيذ أكبر مشروع في تاريخ الصين لتعبيد الطرق العامة في الأرياف، بالإضافة إلى التطور السريع لصناعة التكنولوجيا الفائقة والجديدة، بالإضافة إلى تنفيذ الخطة الحادية عشر في الفترة ما بين ٢٠٠٥ . ٢٠١٠ والتي تُعد أكثر الفترات سرعة منذ بداية الإصلاح والانفتاح فقد تجاوز الناتج المحلي الصيني خلالها الاقتصاد العالمي في الفترة ذاتها^(٢).

وعليه فُيمكن توضيح الاستثمار العام والاستثمار المحلي الخاص والاستثمار الأجنبي في الصين خلال الفترة ما بين ٢٠٠١ . ٢٠١٠ وفقاً للجدول التالي.

(١) أمل جميل عبد الفتاح، تأثير خارجيات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الصين، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، القاهرة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، ع ٢، ٢٠١٣، ص ٢٩٧ .

(٢) محمد عطية محمد ربحان، التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية، مرجع سابق، ص ٧٤ .

جدول رقم (٤٠)

الاستثمار العام والاستثمار المحلي الخاص والاستثمار الأجنبي في الصين
خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠١٠) (بالمليار دولار)

إجمالي الاستثمار	الاستثمار الأجنبي		الاستثمار المحلي الخاص		الاستثمار العام		السنوات
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
1,623.19	%٢,٩٠	٤٧,٠٥	%27.74	450.30	%69.36	1,125.84	2001
1,832.57	%2.90	٥٣,٠٧	%31.95	585.58	%65.15	1,193.92	2002
2,164.34	%2.68	٥٧,٩٠	%35.69	772.46	%61.63	1,333.98	2003
2,452.43	%2.78	68.12	%39.29	963.64	%57.93	1,420.67	2004
2,783.82	%3.74	١٠٤,١١	%42.81	1,191.78	%53.45	1,487.93	2005
3,139.36	%3.95	١٢٤,٠٨	%47.40	1,487.93	%48.65	1,527.35	2006
3,507.64	%4.45	١٥٦,٢٥	%50.60	1,774.91	%44.94	1,576.48	2007
3,882.29	%4.42	١٧١,٥٣	%51.48	1,998.54	%44.10	1,712.22	2008
4,746.63	%2.76	١٣١,٠٦	%51.02	2,421.96	%46.21	2,193.61	2009
5,476.86	%5.11	٢٨٠,٠٧	%52.09	2,853.07	%42.79	2,343.72	2010

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي.

<https://www.imf.org/external/np/fad/publicinvestment/data/data122216.xlsx>

وباستعراض البيانات الموضحة بالجدول السابق، يتضح انخفاض نسبة الاستثمار العام بشكل ملحوظ خلال الفترة ما بين ٢٠٠١-٢٠١٠، حيث انخفضت من 69.36% عام ٢٠٠١ إلى 42.79% عام ٢٠١٠، بالرغم من زيادة قيمة الاستثمارات العامة خلال ذات الفترة، ويُمكن إرجاع هذا الانخفاض في نسبة الاستثمارات العام إلى سياسة الخصخصة التي انتهجتها الحكومة الصينية، وهو ما أدى إلى زيادة الاستثمارات الخاصة والأجنبية بشكل أكبر من الاستثمارات العامة.

في المقابل، ارتفعت نسبة الاستثمارات الخاصة بشكل تصاعدي خلال الفترة ما بين ٢٠٠١ . ٢٠١٠ في الاقتصاد الصين، حيث ارتفعت من 27.74% عام ٢٠٠١ إلى 52.09% عام ٢٠١٠، بُمعدل زيادة بلغ ٢٤,٣٥% من إجمالي الاستثمارات، كما أنتج القطاع الخاص في عام

٢٠٠٣ و٢٠٠٤ عام حوالي ثلثي الإنتاج المحلي، وأسهم بما يزيد عن نصف إنتاج الخدمات، وثلاثة أرباع النشاط التجاري والبناء^(١).

ناهيك عن ذلك، فقد ارتفع حجم الاستثمارات الأجنبية خلال ذات الفترة بشكل كبير حيث ارتفعت قيمة الاستثمارات الأجنبية من ٤٧,٠٥ مليار دولار ونسبة بلغت ٢,٩٠% عام ٢٠٠١ إلى ٢٨٠,٠٧ مليار دولار ونسبة بلغت ٥,١١% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية بسبب صدور قرار عام ٢٠٠٢ بالسماح للمستثمرين الأجانب بتملك حصص في الشركات العامة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض عدد منشآت القطاع العام حتى عام ٢٠٠٣ إلى ١٥٠ ألف منشأة. امتثالاً لما سبق، فقد شهد الاقتصادي الصيني في الفترة ما بين ٢٠٠٠ . ٢٠١٠ نجاحاً باهراً يتمثل في الآتي:

- (١) بلغ متوسط النمو السنوي لصادرات وواردات البضائع الصينية من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٨ نحو ٢٥,١% و ٢٤,٢% على التوالي، حيث ارتفع حجم الصادرات من ٢٤٩,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى ١٥٧٨,٤ مليار دولار عام ٢٠١٠.
- (٢) ارتفع حجم الميزان التجاري من ٢٢,٦ عام ٢٠٠٠ إلى ١٨٤,٥ عام ٢٠١٠، لذا فإن التدفقات التجارية سريعة النمو في الصين جعلت منها شريكاً تجارياً مهماً بشكل متزايد وغالباً ما كانت الأكبر للعديد من البلدان، فقد كانت الصين أكبر شريك تجاري لـ ١٣٠ دولة في عام ٢٠١٣^(٢).
- (٣) انخفاض معدلات تضخم أسعار المستهلك من ٣% عام ٢٠٠٠ إلى -٧% عام ٢٠١٠.
- (٤) انخفاض معدلات خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات من ٩,٣% عام ٢٠٠٠ إلى ٢,٩% عام ٢٠٠٩^(٣).
- (٥) ارتفاع معدل النمو الاقتصادي للصين للفترة ما بين ٢٠٠١ . ٢٠٠٦ عن الفترة السابقة فقد بلغ معدل النمو السنوي خلال هذه الفترة ١١,٩٦.

(١) فرانسواز لوموان "Francoise Lemoine" ترجمة د. صباح ممدوح كعدان، الاقتصاد الصيني، مرجع سابق، ص ٣٠ و ٣٢.

(2) Wayne M. Morrison, China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States, Congressional Research Service, June 25, 2019, p. 19,20.

(٣) وفاء جعفر المهداوي . أحمد جاسم محمد، الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق سياسات ومؤشرات، مرجع سابق، ص ١٩٢ . ١٩٤.

٦) انخفاض مُعدل النمو خلال الفترة ما بين ٢٠٠٧ . ٢٠٠٨ بسبب الأزمة المالية العالمية التي شهدها العالم، بمُعدل سنوي قدره ٧،٧٥، ومع ذلك فقد عاود في الارتفاع مرة أخرى عام ٢٠١٠^(١).

(1) <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=&location=CN&start>

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

١. أن التطور الاقتصادي الذي مر به الاقتصادان المصري والصيني خلال الفترة (١٩٦٠ - ٢٠١٠) قد تمخض عنه تارة أثر سلبي وتارة أثر إيجابي بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص المباشر، وذلك نتيجة الأحداث والظروف التي مرت بهما كلا البلدين.
٢. أن الجزء الأكبر من الاستثمارات المحلية الخاصة والاستثمار الأجنبية في مصر كانت توجه نحو النفط وقطاع البناء والسياحة بدلاً من التوجه إلى قطاعات يمكنها أن تعمل على تحسين إنتاجية الاقتصاد وقدرته التصديرية.
٣. أن الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الصينية كانت لها آثار سريعة ومتواصلة في تغيير الكثير من ملامح الصين وتحقيق انطلاق اقتصادي رائد متميز بخصوصية صينية محضة.

ثانياً: التوصيات:

١. أهمية اعتماد الاقتصاد المصري على التنوع الاقتصادي عن طريق زيادة الاستثمارات في مختلف القطاعات بهدف إحداث تحولات هيكلية في الاقتصاد تؤدي إلى تكوين قاعدة اقتصادية صلبة تكون قادرة على التكيف مع متطلبات التنمية.
٢. تبني سياسات وآليات تشجيع الإنتاج في قطاع الصناعات التحويلية وفق التقنيات الحديثة وتشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي الخاص، وتشجيع الابتكار والبحث العلمي ودعم قدرتها على الحصول على التكنولوجيا من الخارج وتطوير الهيكل الصناعي بهدف التحول إلى الصناعات المتطورة تكنولوجياً.
٣. العمل على الاستفادة من الموارد المحلية الضخمة في قطاع الصناعات الاستخراجية خاصة الغاز الطبيعي والحديد والنفط والقيام بمشروعات تقوم على هذه الموارد مما يمكنه أن يُشكّل حافزاً للاستثمار الأجنبي للمشاركة في هذه المشروعات.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

أ - الكتب

١. بنت هانسن - سمير رضوان: العمل والعدل الاجتماعي في اقتصاد متغير: مصر في الثمانينيات . دراسة في سوق العمل، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٣ .
٢. حسنين توفيق إبراهيم علي: الاقتصاد السياسي للإصلاح السياسي، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، لبنان، ٢٠٠٠ .
٣. د. أخلص قاسم ناقل: الاقتصاد المصري بعد ثورة يناير "دراسة في الواقع والتحديات"، جامعة النهريين العراق، ٢٠١٦ .
٤. د. خيرى أبو العزائم فرجاني: ملامح تطور الاقتصاد المصري في ظل التحولات السياسية والاقتصادية، بدون دار طباعة أو سنة نشر .
٥. د. صلاح الدين نامق: النظم الاقتصادية المعاصرة وتطبيقاتها دراسة مقارنة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢ .
٦. د. طلعت الدمرداش إبراهيم: التخطيط الاقتصادي في إطار آليات السوق، مكتبة القدس، الزقازيق، مصر، ط ٢، ٢٠٠٤ .
٧. د. علي أحمد البلبل . د. محمد مصطفى عمران . د. أيتن فتح الدين: التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي: حالة مصر ١٩٧٤ . ٢٠٠٢، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ٢٠٠٤ .
٨. د. علي الجريلى، خمسة وعشرون عاماً: دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧ .
٩. د. محمد عزت محمد علوان: مستقبل مصر الاقتصادي، المؤتمر السنوي العشرون: الإنتاج الوطني ومستقبل مصر الاقتصادي جماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا، ١٩٨٤ .
١٠. د. محمد مصطفى عمران: أداء ومصادر النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري صندوق النقد العربي، ط ١، ٢٠٠٢ .
١١. د. محمود عبد الفضيل: التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري ١٩٥٢ . ١٩٧٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨ .
١٢. د. نادر فرجاني: من الكتاب الأحمر إلى الكتاب الأصفر: عرض تجربة الصين التنموية، مركز دراسات الوحدة العربية، عمان، ١٩٨٦ .

١٣. **عبد الحسن الحسيني**: التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة، لبنان، بيروت، الدار العالمية للعلوم، ٢٠٠٨.
١٤. **علي صبري**: سنوات التحول الاشتراكي وتقييم الخطة الخمسية الأولى، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، بدون دار طباعة أو سنة نشر.
١٥. **فرانسواز لوموان "Francoise Lemoine"** ترجمة د. صباح ممدوح كعدان: الاقتصاد الصيني، الهيئة العامة السورية للكتابة، دمشق، ٢٠١٠.
١٦. **محمد عطية محمد ريحان**: التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، غزة، ٢٠١٢.

ب – رسائل الدكتوراة

١. **أحمد حلمي عبد اللطيف محمد**: وظيفة الدولة في الاقتصاد المعاصر "مع دراسة خاصة للتجربة المصرية منذ بداي سياسة التحرر الاقتصادي ١٩٧٤"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨.
٢. **عبدالرحمن بن سانية**: الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، جامعة أبي بكر بلقايد الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير والعلوم التجارية، رسالة دكتوراة، ٢٠١٢. ٢٠١٣.
٣. **محمد محمود الدمرداش**: الخصخصة كوسيلة لعلاج الاختلالات الهيكلية لقطاع الأعمال العام، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، ١٩٩٩.

ج – رسائل الماجستير

١. **مروة السيد محمد كمال**: تطور المديونية الخارجية والمديونية الداخلية في ضوء السياسات الاقتصادية المتبناة في مصر خلال الفترة 1974-2010، رسالة ماجستير، جامعة بنها، كلية التجارة، 2013.
٢. **فتيبة محمد صالح**: الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في الاقتصاد الصيني، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، رسالة ماجستير، ٢٠٠٥.
٣. **بلال خميس درويش أبو جرادة**: السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأقصى ١٩٤٩ . ٢٠٠٠، رسالة ماجستير، جامعة الأردن، كلية الدراسات العليا، ٢٠٠٣.
٤. **بوسطارة رضوان**: دور العامل الاقتصادي في توجيه السياسة الخارجية الإقليمية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، ٢٠١٧.
٥. **د. ولاء وجيه محمد دياب**: فاعلية الإنفاق العام في تحقيق أهداف التحول الاقتصادي في مصر ١٩٩١ . ٢٠١١، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة بنها، ٢٠١٣.

٦. سامح محمد عبد السلام قنديل: دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثرها على التنمية المستدامة "المتواصلة"، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، معهد الدراسات والبحوث البيئية، ٢٠١٢.

٧. عبد الله رمضان توفيق: العلاقة بين الدخل القومي والإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة حلوان، ٢٠٠٨.

د - البحوث والتقارير:

١. أحمد فاروق عباس: التجربة التنموية في الصين: الواقع والتحديات، جامعة عين شمس، كلية التجارة، القاهرة ع ٣، ٢٠١٩.

٢. أحمد محمد أحمد عبد المقصود: الدروس المستفادة من تجربة الصين في مجال تنمية الصادرات، جامعة عين شمس، كلية التجارة، القاهرة، ع ٤، ٢٠١٤.

٣. أمل جميل عبد الفتاح: تأثير خارجيات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الصين، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، القاهرة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، ع ٢، ٢٠١٣.

٤. أنوار فاضليانوف: القطاع العام والتعاون السوفيتي المصري، نادي التجارة، مج ١٧، ع ١٩٥، ١٩٨٥.

٥. د. جواد كاظم حميد: طبيعة النظام الاقتصادي المختلط واتجاهاته: الصين نموذجاً، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، ع ٣٦، مج ٩، ٢٠١٤.

٦. د. حنان سليمان: تحديات الاقتصاد المصري: في ظل تداعيات ثورة يناير، مجلة المدير العربي، جماعة الإدارة العليا، ع ٢٠٤، ٢٠١٣.

٧. د. رجب إبراهيم إسماعيل: ثورة ٢٥ يناير وتأثيرها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وأثر ذلك على سوق العمل في مصر، جامعة عين شمس، كلية التجارة، مج ٢، ٢٠١١.

٨. د. رزقين عبود: قراءات في التجربة التنموية الصينية: أسرار النجاح ودروس مستفادة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، جامعة العربي بن مهيدي، ع ١، ٢٠١٤.

٩. د. سامية أحمد على عبد المولى: المؤتمر العلمي ٢٣ للاقتصاديين المصريين القدرة التنافسية في الاقتصاد المصري مايو ٢٠٠٣.

١٠. د. د. سميحة فوزي. د. نهال المغربي: الاستثمار العام والاستثمار الخاص في مصر: مزاحمة أم تكامل، ورقة عمل رقم "٩٦"، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، أبريل ٢٠٠٤.

١١. د. صلاح الدين فهمي محمود: أثر الإنفاق الاستثماري على التنمية الاقتصادية، مصر المعاصرة، ع ٤٠٩. ٤١٠، القاهرة، ١٩٨٩.

١٢. وفاء جعفر المهداوي . أحمد جاسم محمد: الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق سياسات ومؤشرات، الجامعة المستنصرية، العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، مج ١٠، ع ٣٣، ٢٠١٢.
١٣. د. عدنان مناتي صالح: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، ٢٠١٣.
١٤. صباح نوري عباس: الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات المصرية للمدة ١٩٩٠ . ٢٠١٠، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، ع ٣٧، ٢٠١٣.
١٥. محمد جابر السيد الزهيري: ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والقطاع العام ١٩٥٢ . ١٩٧٠، جامعة عين شمس، مركز بحوث الشرق الأوسط، ع ٥٠، ٢٠١٩.
١٦. محمد صالح جسام الدليمي: التجربة التنموية للاقتصاد الصيني وآفاقها المستقبلية، جامعة الأنبار كلية الإدارة والاقتصاد، مج ٦، ع ١٢، ٢٠١٤.
١٧. نبيل جعفر عبد الرضا: الاقتصاد الصيني بين الإنغلاق والإنفتاح، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد مج ٤، ع ١٤، ٢٠٠٤.
١٨. حمدي حسن موسى: قراءة في تاريخ الاقتصاد المصري، جمعية إدارة الأعمال العربية، ع ٥٠، ١٩٩٠.
١٩. د. فاخر عبد الستار حيدر: الإصلاحات الاقتصادية في الصين، معهد التخطيط القومي، مج ٨، ع ١، ٢٠٠٠.

٢٠. د. محمد عيد حسونة: خطط الإصلاح الاقتصادي ودورها في الحد من الآثار السلبية لثورة ٢٥ يناير "رؤية إسلامية"، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، ع ٩، ٢٠١٢.
٢١. د. هناء خير الدين . د. أمل رفعت: آراء في السياسة الاقتصادية، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ع ١٩، يوليو ٢٠٠٦، ص ١.
٢٢. سفيان العيسة: الاقتصاد السياسي للإصلاح في مصر فهم دور المؤسسات، أوراق كارنغي، مركز كارنغي للشرق الأوسط، ع ٥، ٢٠٠٧.
٢٣. سهام محمد محمد بصل: مراحل تطور الاقتصاد المصري منذ الحملة الفرنسية حتى أواخر القرن العشرين، جامعة بورسعيد، كلية الآداب، ع ١٢، ٢٠١٨.
٢٤. سون بي سون: الصين تحت الإصلاح والانفتاح، بغداد، مجلة شؤون سياسية، ع ٤، ١٩٩٥.
٢٥. شايد جاويد بركي: الإصلاح والنمو في الصين، مجلة التمويل والتنمية، ع ٤، ١٩٨٨.
٢٦. مهران حسين علي . مارك كونتين: إصلاح القطاع المالي في الصين، مجلة التمويل والتنمية، ع ٤، مارس ١٩٩٦.
٢٧. ناصر عامر نصر وآخرون: قرض مصر من صندوق النقد الدولي في ١٩٩١ و ٢٠١٦ بين الإصلاح الاقتصادي والعلاج بالصدمة، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٨.
٢٨. حسن حجازي: سوق العمل في مصر"، منشور في عبدالفتاح الجبالي، الاقتصاد المصري من التثبيت إلي النمو"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٠.
٢٩. أحمد رجب: دراسة مقارنة لأداء الاقتصاد المصري قبل وبعد برنامج الخصخصة، المركز المصري لدراسات السياسات العامة، بدون دار نشر أو سنة نشر.

٣٠. أشرف شمس الدين: تقييم برنامج الخصخصة في مصر، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية

لغرب آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٩.

٣١. أكاديمية العلوم السوفيتية . ترجمة محمد مجدي: الصين المعاصرة: مشاكلها الاجتماعية

والاقتصادية، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٥.

٣٢. د. محمود عبد الفضيل: العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة، بيروت، مركز

دراسات الوحدة العربية، ط ١، ٢٠٠٠.

٣٣. شارلي هور: الصين ثورة من؟، مركز الدراسات الاشتراكية، مصر، ١٩٩٥.

٣٤. عبدالفتاح عبدالرحمن عبدالمجيد . طارق مصطفى غلوش: مدى إمكانية تطبيق منحنى

أرمي على الاقتصاد المصري في الفترة من ١٩٥٢ . ٢٠١٦، جامعة المنصورة، كلية

التجارة، مج ٤١، ع ١، ٢٠١٧.

٣٥. مجدي محمد خليفة وآخرون: الإصلاح الاقتصادي لقطاع الأعمال في مصر، المكتب

الفني لوزير قطاع الأعمال العام، بدون دار نشر أو سنة نشر.

٣٦. وحدة الدراسات: تحولات الاقتصاد المصري: ملاحظات أولية، مركز الدراسات الاشتراكية،

ط ١، ١٩٩٩.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Abdelfattah, M. N., Road Privatization in Egypt: A Comparative Analysis with Great Britain and Hungary, Plymouth, University of Plymouth, Unpublished Ph.D. Thesis, 1997.
2. Anton Dobronogov And Farrukh Iqbal, Economic Growth in Egypt: Constraints and Determinants, Middle East and North Africa, Social and Economic Development Group, 2005.
3. Brantly, Womack, and Jesse R. Townsend, Politics in China, Presentation of China's Experience in Comparative Politics, Little Brown, 1986.
4. Ibrahim Lotfi Awad, The phenomenon of stagflation in the Egyptian economy: Analytical study, Department of Economics, Faculty of Commerce, Zagazig University, 2002.
5. Wayne M. Morrison, China's Economic Conditions, Congressional Research Service, June 24, 2011.
6. AFRICAN DEVELOPMENT BANK GROUP, EGYPT ECONOMIC REFORM AND STRUCTURAL ADJUSTMENT PROGRAMME, Project Performance Evaluation Report (PPRA), OPERATIONS EVALUATION DEPARTMENT (OPEV), 15 May 2000.
7. Albert Keidel, China's Economic Fluctuations and Their Implications for Its Rural Economy, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, 2007.
8. ARVIND PANAGARIYA, what can we learn from China's export strategy, Finance and Development, June 1995.
9. CENTRAL BANK OF EGYPT, ECONOMIC REVIEW, Research, Development and Publishing Sector, Vol. 43 No. 3, 2002-2003.
10. Dr. Ezzat Molouk Kenawy, The Economic Development in Egypt During the 1952-2007 Period, Kafr El-sheikh University, Australian Journal of Basic and Applied Sciences, 2009.
11. John Waterbury, The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of Two Regimes, Princeton University Press, 1983.
12. KARIM BADR EL-DIN, Privatization: A Key to Solving Egypt's Economic Woes, 11 MARCH 2014.
13. Michael W. Bell, Hoe Ee Khor, and Kalpana Kochhar with Jun Ma, Simon N'guiamba, and Rajiv Lall, China at the Threshold of a Market Economy, International Monetary Fund Occasional Paper, 1993.
14. Shigeo Kobayashi, Jia Baobo and Junya Sano, MThe "Three Reforms" in China: Progress and Outlook, Sakura Institute of Research, No.45, September 1999.
15. Simpson, Edward Smethurst, The developing world: an introduction, Longman Scientific and Technical, England, New York: J. Wiley, 1994.

16. Toshiki Kanamori, Zhijun Zhao, Private Sector Development in the People's Republic of China, Asian Development Bank Institute, September 2004.
17. Wang Yiming and et al, EU–China Cooperative Research Program on Regional Policy, Research Report of the Chinese Expert Group, March 2010.
18. Wayne M. Morrison, China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States, Congressional Research Service, June 25, 2019.
19. World economic outlook, International Monetary Fund, Occasional paper, Library of Congress, Washington, October 1997.